محضر الجلسة رقم 165

التاريخ: الثلاثاء 12 ذو القعدة 1445هـ (21 ماي 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي في البداية الكلمة للمستشار المحترم مصطفى مشارك، أمين هذا المجلس، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها علما بانتخاب السيد عبد الرحيم العلافي من حزب التجمع الوطني للأحرار عضوا بمجلس المستشارين في الاقتراع الجزئي المجرى بتاريخ 7 ماي 2024 لملء المقعد الشاغر برسم الهيئة الناخبة لمثلي الغرف الفلاحية، بالدائرة الانتخابية لجهة الرباط - سلا - القنيطرة، بني – ملال - خنيفرة، الدار البيضاء- سطات.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس، عملا بأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظامالضمان الاجتماعي.

وطبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور، طلب السيد رئيس الحكومة إعطاء الأسبقية لمشروع القانون عند وضع جدول أعمال المجلس.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 21 ماي 2024، تقدمت به المستشارة السيدة فاطمة زكاغ، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يلتمس من خلالها تأجيل سؤال المجموعة الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "برنامج محاربة الأمية" إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 14 ماي 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 16 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهلها..

نقطة نظام؟ تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

المهمة، السيد الرئيس، ديال الأمين هو أنه يخبر بكل أمانة بالقرارات ديال المكتب، وخاصة ما يتعلق بطلبات تناول الكلمة والسرد ديال الموضوع ديالها.

في حين أن في الوقت اللي تنتظرو أن المكتب يقوم بالدور ديالو في تعزيز الدور الرقابي للبرلمان، تنسجلو وبكل أسف أنه ولى تيزكي التوجه ديال الحكومة من الإفراغ ديال الآليات الرقابية وهي طلبات تناول الكلمة من المحتوى ديالها، حيث أنكم في البداية كنتو تتقولو لنا "يتعذر على الحكومة التفاعل"، قلنا ماكاين باس، رجعتو تتقولو بأن "الحكومة مستعدة للجواب، ولكن في وقت لاحق"، رغم أن المواضيع ذات بعد استعجالي، وقلنا ماكاين باس.

ولكن اليوم جيتو ببدعة جديدة وهي أنكم تتكلمو على المواضيع اللي تيتم طلب تناول الكلمة عليها، وهاذ الشي هذا غير مقبول أنه نسمحو به، لأنه خرق سافر للنظام الداخلي، وهاذ الشي هذا خص المكتب أنه يقوم بالدور ديالو، لأن الشعب المغربي خصو يعرف المواضيع اللي هنايا تتداول داخل

قبة البرلمان، لأن مواضيع اللي تهم الشعب وخصو أجوبة عليها، والحكومة خصها تتجاوب مع الشعب المغربي، راه ما بقاتش أننا نديرو وصلات إشهارية فيما أنتج أو لا ما يتخيل أنه أنتج، ولكن خصنا نجاوبو الشعب المغربي على المواضيع.

الموضوع اللي قامت به المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في طلب تناول الكلمة، هو القرارات التعسفية وغير القانونية لطلبة كلية الطب، اللي هوما باقيين لحد الآن فالاحتقان، هاذ الشي خص يتجاوب عليه، خص المغاربة يعرفو الحقيقة ديال الأمور اللي كتوقع فالبلاد ديالنا، والقبة والبرلمان المهام ديالو هو أنه يقوم بهاذ الشي، والبرلمانيين خصهم يقومو بهاذ الدور، ماشي أننا نوليو كنخفيو ونوليو كنكمو الأفواه ديال جميع الناس اللي كيتكلمو على الحقوق ديالهم، السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غير باش نوضح الأمر، فيما يتعلق بهاذ الموضوع الذي يثار من وقت لآخر، وأريد أن أصحح، أن الأمر لا يتعلق لا ببدعة ولا بخرق سافر للنظام الداخلي، لأن هذا كلام كبير بزاف، وما عندكش الأدلة عليه.

نحن نحتكم للنظام الداخلي اللي كتقولي خرقوه، ها المادة 168 واضحة، ماذا تقول؟ احنا بالنسبة للمكتب ديال المجلس يقتصر دوره على إحالة جميع الطلبات ديال تناول الكلمة في نهاية الجلسة، يحيلها على الحكومة، وللحكومة أن تتفاعل معها إيجابيا، ولها أن تعلن عن تعذرها التفاعل مع ذلك.

ولذلك، الطلب الذي تقدمتم به أحيل في وقته على الحكومة، الحكومة لها أسبابها ولها أعذارها، وأعلنت عن تعذر التفاعل مع هاذ الطلب، ذلك ما اقتصر عليه السيد الأمين عندما قام بإطلاع المجلس على المستجدات ديال المجلس خلال هاذ الأسبوع الذي انصرم.

إذن لا دخل للمكتب أو لرئاسة المجلس في أن تحور أو أن تعلن على واحد الموضوع اللي عبرت الحكومة عن عدم التفاعل معه.

إذن هذا كان فقط للتوضيح.

وأمر إلى.. إيوا خلاص، صافي، وضحنا، وما نبقاوش شادين.. إيوا اعطيناكم مرة وحدة راه اخذيتوها، رجاء السي المنسق، وبقاو نقط نظام؟

نمشيو لنقط نظام، صافي.

المستشار السيد خليهن الكرش:

.. هاذ المجلس باش نبقاو نعبرو على مواقفنا، ماشي مديورين باش تبقاو تفرضو علينا ذاك الشي اللي بغيتو.

السيد الرئيس،

في ظل القانون أولا، السيد الرئيس، لأنك إيلا قلتي هاذ المادة 168 اللي قريتي علينا الآن اللي كتقول راه دابا احنا على مشارف نصف الولاية، السيد الرئيس، يعني هاذ نصف الولاية كاملة كنتو كتديرو كمكتب خرق القانون، راك سديتو علينا الميكروات بعدا.. يعني انتوما كمكتب كنتو كتخرقو القانون بأنكم كتقراو المواضيع ديال تناول.. يعني أنتوما خصكم تقدمو استقالتكم ملي كتخرقو قانون النظام الداخلي، هاذي نقطة، السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

قريتي دابا مجموعة من الرسائل ديال رئيس الحكومة، وقريتي المواضيع ديالها، كتجي حتى لتناول الكلمة لا ما تقراش.

ثانيا، السيد الرئيس، كاين واحد القانون أسمى مني ومنك، هو الدستور المغربي فالفصل 27 ديالو كيقول "حق المعلومة"، احنا كمستشارين من حقنا نعرفو المعلومة، أشنو هو طبيعة الموضوع، علاش كتخبرهم فلان عمر قال بأنه كاين تناول الكلمة؟ واش أصبح يزعجكم حتى تناول الكلمة؟ أجهزتم على حقوقنا في التعبير، في مراقبة الحكومة، قمعتو الشعب فالشارع، بغيتو تسكتونا احنا فمجلس المستشارين فالبرلمان، راه عيب هذا، راه عندنا استقلالية القرار ديالنا على المؤسسات، يعني خصنا نكونو مسؤولين.

راه الفصل 27 كيعطي حق المعلومة، أنت في النشرة الداخلية ديالك كتنشر الموضوع، يعني ملزم باش تقرا الموضوع، لأن المتلقي، الشعب المغربي دابا كيتفرج فينا ما بغاش يسمع راه الكرش دار تناول الكلمة، بغا يسمع موضوع هذا، وإلا ما تبقاوش تقراو علينا حتى موضوع، حتى ملي يجي مقترح قانون ولا رسالة من رئيس الحكومة، قل لنا جاتنا رسالة من رئيس الحكومة فقط، وإيلا بغيتو تميعو العمل التشريعي وتميعو هاذ الجلسة قولوها لنا، لأن هاذ الشي زاد على حدو.

لا ماشي أنتهى، لأنه القانون خصنا ما نتجاوزوهش، مفروض عليكم تقراو الموضوع ديال تناول الكلمة، والمسرحيات ديال نبقاو (parfois) نتجاوزو هاذ الشي، لا غير مقبول الآن، هاذي مؤسسة خصها تشتغل، ما بغيتوهاش تشتغل قولها لنا، ما يمكنش نستمرو في هاذ الوضع، لا ما يمكنش تقمعو كلشي، وكاين استقلالية عندنا على الحكومة، ما هاذ الحكومة تقادو لنا...

لا، السيد الرئيس جاوبنا قانونيا.. وأنت كنت تتخرق القانون هاذي مدة ديال عامين دابا أو ثلاث سنين، يعني خصكم كمكتب تقدمو استقالتكم، إلى كنتو تتخرقو النظام الداخلي، ولا تتسمعو غير اللي بغيتو.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، وهاذ الشي اللي كاين دابا، احنا نحتكم إلى نظام داخلي.. الله يخليك، السيد المستشار انضبط للنظام الداخلي الله يخليك.. أدعوك للانضباط إلى النظام الداخلي.. السيد المستشار.. السيد المستشار أدعوك لانضباط للنظام الداخلي.

أعطي الكلمة للسيد المستشار، تفضلوا السيد المستشار.

هذا النقاش حول النظام الداخلي، ومن حق كل مستشار أن يتدخل فيه، في إطار نقطة نظام.

تفضلوا السيد المستشار.

ما تعرقلش الجلسة التشريعية الله يخليك، وهذه جلسة دستورية الله يخليك ما تعرقلهاش.. اخذيتي حقك في الكلام، هذا نقاش.

السيد المستشار، الله يخليك رجاء ما تخليناش نطبقو النظام الداخلي إلى أبعد الحدود، الله يخليك.. هاذي راه جلسة الله يخليك دستورية، لا دابا أنت تناولت الكلام وبغيتي تمنع وبغيتي تصادر وبغيتي تكمم الأفواه ديال الإخوان ديالك والزملاء ديالك المستشارين في الكلام! هذا لا يستقيم.

تفضل السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

نقطة نظام تهم السير العادي للجلسة، السير العادي غير طبيعي في هذه الجلسة، لأنه طلب تناول الكلمة هو مسطرة والأسئلة هي مسطرة، الأمانة والمكتب يبلغ المجلس بعدد الأسئلة وطلب تناول الكلمة، ليس هناك في النظام الداخلي ما يدعو إلى طرح مواضيع هاته الأسئلة.. ومن حقي، اسمع الاستاد.. تعلم تصنت، تعلم تصنت راه مغاديش دير لنا الفوضى، معندكش الحق..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

رجاء، الله يخليك، هاذي مناقشة النظام الداخلي..

السيد المستشار رجاء.. السيد المستشار رجاء، هذا نقاش، راه ماشي، خصنا، شوف الله يخليك، السيد المستشار.. رجاء السيد المستشار، لحد الآن أنا تنترجاك..

هذا لا يستقيم مع المنطق هاذ الشي اللي تتعمل، أنت تعرقل جلسة دستورية.. السيد المستشار ساهم في مناقشة مقتضيات النظام الداخلي، لم يرد عليك، ومن حقه أن يساهم في ذلك، النظام الداخلي طبقناه ما بغيتيش.. السيد المستشار أنت تجعل نفسك فوق النظام الداخلي، وهذه هي المأساة.

السيد المستشار، ساهم في نقاش لمقتضيات النظام الداخلي ولا يمكنك أن تصادر حقه في هذه المناقشة.

أنت تعرقل جلسة دستورية مع الأسف.. من حقه أن يناقش مقتضيات النظام الداخلي والله يخليك، واش أنت بوحدك غادي تعرقل جلسة دستورية ؟

ودابا، السيد المستشار.. السيد المستشار الله يخليك، هذه صورة سيئة تنعطيوها للرأي العام.

السيد المستشار مازال ما كملش نقطة النظام الداخلي ديالو.. السيد المستشار، رجاء، السادة المستشارين..

السادة المستشارين، رجاء، رجاء.. السادة المستشارين رجاء.. السيد المستشار رجاء..

أنا متفهم، السي الكرش، السيد المستشار رجاء، ما جاوبكش، من حقه أن يساهم في النقاش حول النظام الداخلي وحول سير الجلسة، هذا ما اقتصر عليه السيد المستشار، لكنك صادرت حقه في الكلام، وهذا لا يستقيم..

لا حول ولا قوة إلا بالله.. السيد المستشار المحترم، السي الكرش، السي الكرش..

السيد المستشار، الله يخليك أنا أحسم في هذا النقاش.. الله خليك، السي عبد القادر الله يخليك.. رجاء، رجاء.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

يجب أن نحتكم الى النظام الداخلي، النظام الداخلي كل مستشار رأى أن السير غير طبيعي للجلسة، من حقه أن يتدخل من أجل إرجاع الأمور إلي نصابها، أن نحتكم الي النظام الداخلي، أما أن تصبح عادة في أثناء البث التلفزي أنه نديرو طلب الكلمة اخذيناها مرحبا ما اخذيناهاش نديرو 4 نقط نظام، فعمليا هاذي مسألة غير طبيعية وغير عادية وغير مقبولة..

ها أنت كتقلب على الكاميرا..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.. السيد المستشار استعملت حقك في الكلام.. الله يخليك، السيد المستشار رجاء، رجاء.. السيد المستشار، الله يخليك السيد المستشار، نتجاوز هذا.. الله يخليك، الله يخليك، نتجاوز.. نتجاوز.

رجاء، السادة المستشارين، الله يخليكم، عندنا نظام داخلي نحتكم إليه، ولا يمكن لأي أحد أن يؤوله بكيفيته الخاصة وحسب ما يراه هو وحسب رغبته الخاصة.

ولذلك، ننتقل إلى جدول الأعمال، ونستهله بالأسئلة الموجهة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السؤال الأول، كما جاء في كلمة السيد الأمين، أُجل بطلب من أصحابه.

وننتقل إلى السؤال الثاني حول "العناية بالقيمين الدينيين" للفريق الاستقلالي.

أعطي الكلمة لأحد..

تفضلوا السي عبد القادر الكيحل لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

موضوع القيمين الدينيين هو موضوع وهم مشترك، حكومة وبرلمانا، وفي مقدمة المهتمين بهذا الشأن هو صاحب الجلالة نصره الله.

وبالتالي لا يمكن أن ننكر التحول الذي عرفته هاته الفئة خلال هذه

السنوات الأخيرة، سواء فيما يتعلق بالزيادات، سواء فيما يتعلق بالتغطية والحماية الاجتماعية.

لكن، كما يقولون في قطر "القناعة من الله حرمان"، وبالتالي دائما تنتوسلو باش أنه هاذ الفئة، نظرا لمكانتها لدى الشعب المغربي والمجتمع المغربي، الأدوار اللي تتقوم بها داخل المؤسسة، يحبها المغاربة ويرتبطون بها ارتباطا وثيقا، وهي مؤسسة المسجد وما له علاقة بالمسجد.

فإننا نأمل أن تستمر ما انطلق في 2019 وما انطلق في هذه السنة، وما ننتظره في سنة 2025 فيما يتعلق بالانخراط في سلك التقاعد، نأمل أنه مازال خصنا شوية ديال السخاء مع هاذ الفئة بالنظر للأعمال والمهام التي يقومون بها.

وكذلك، لابد ما نتكلمو على الفئة ديال الأئمة المجازين اللي تبذل معهم مجهود، ولكن كذلك محتاجين إلى جهد آخر.

موضوع اللي هو في الجزء من القيمين اللي هوما العاملين على النظافة وعلى.. هاذ الفئة حسب القانون أو الظهير المنظم للقيمين هي فئة تنتجي في مرحلة ثانية، لكن اليوم لابد ما نتكلمو على نظافة المساجد وخص مقاربة جديدة، لأنه عامل السن، الناس تيكونو كبار وتيكونو في واحد المستوى ما بقاش عندهم الإمكانيات والأهلية، فما فيها باس أنه هاذ موضوع النظافة تيمكن له يتخوصص في واحد العدد من المؤسسات.. وتدمج هاذ الفئة ديال المنظفين بالحد الأدنى اللي مطروح في إطار المدونة ديال الشغل، وبالتالي يمكن يكون خدمة أفضل وأحسن للمساجد، خصوصا أنه مسألة ديال نظافة المساجد هي ماشي أي مهمة تحتاج إلى عناية خاصة وإلى آليات وإلى وسائل وإلى كذلك شباب اللي يمكن لهم يقومو بهاذ العمل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

ونشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله.

العناية بهذه الفئة متواصلة، والوزارة لا تدخر جهدا في تحسين وضعيتهم المادية والصحية والاجتماعية.

وكما ذكرتم هاذي 20 سنة كان 6 ملايين ديال دراهم هي اللي تتعطى للقيمين الدينيين، الآن 160 مليار سنتيم اللي تتعطى للقيمين الدينيين، بما أن هاذ الهم - كما قلتو - مشترك، لذلك باش يتقالو ولا ينبه البعض ولا يذكر البعض ولا يتشارك مع البعض في نفس الهم ماكاين حتى باس.

على المستوى المادي، واصلت الوزارة تنفيذ التعليمات الملكية السامية لأمير المؤمنين أعزه الله، القاضية بتحسين الوضعية المادية: الرفع من مكافأة أئمة المساجد بما قدره 1200 درهم ما بين 2019 و2022، والرفع من مكافأة الأئمة والمؤذنين المتمثلة في 1200 درهم مقسمة على 4 سنوات بوتيرة 300 درهم ابتداء من فاتح 2023.

إن شاء الله أمير المؤمنين أعزه الله غادي نطلبو منه يعاود مرة أخرى وهكذا.

الآن، كان القدر الأدنى ديال مكافأة القيمين الدينيين هي واحد القدر هو 1200 درهم، الآن راه ما كيقلشاي على تقريبا الأجر الأدنى، بالإضافة إلى مختلف المكافآت اللي كيتلقاوها على عدد ديال المسائل.

ثم الرفع من مكافأة الأئمة والمؤذنين متمثلة كلها في 1200 مقسمة على 4 سنوات، ثم صرف زيادة شهرية قدرها 600 درهم لفائدة متفقدي المساجد.

كما عملت الوزارة ابتداء من السنة المالية 2024 على إدراج القيمين الدينيين المكلفين ضمن الفئات المشمولة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حافظت الوزارة على انخراط القيمين الدينيين العاجزين والأرامل الحاليين، وغادي ندخلو في هذه القضية اللي شرتي لها ديال العجز إن شاء الله ابتداء من السنة المقبلة.

على المستوى الصحي، منذ سنة 2007 أضحى جميع القيمين الدينيين المزاولين لمهامهم من أئمة وخطباء ومؤذنين ومتفقدي المساجد يتوفرون على تأمين صحي، تتحمل الوزارة غلافه المالي الذي يقدر بـ 244 مليون درهم، ابتداء من شهر يناير 2023، تم تعميم هذا التأمين الصحي على موظفي وحراس المساجد.

على المستوى الاجتماعي، منذ 2011 يستفيد جميع القيمين الدينيين من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية، فهذا هم مشترك، ولكن احنا غاديين فيه إن شاء الله نوصلو فيه للمطلوب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.. شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي حول "المساجد المغلقة ببلادنا" للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير المتخذة في مجال إعادة فتح ما تبقى من المساجد المغلقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق ديالكم، بارك الله فيكم.

هاذ القضية تتعرفو هاذي واحد المدة ما كانش هاذ النظام ديال المساجد ولا المراقبة ديالها من طرف الوزارة ولا من طرف السلطات المحلية والسلطات المختصة والمهندسين وغير ذلك، ولكن ملي بدات النهار الأول لقينا بلي واحد 2400 مسجد كيخصنا نسدوها حتى تصلح، من تما بدا عندنا هاذ الإشكال هذا.

وضعت الوزارة البرنامج الوطني لتأهيل المساجد المتضررة تخصص له اعتمادات مالية سنوية تقدر بـ 300 مليون درهم، ما كتكفيش، لأن كل عام كيتزادو ما بين 250 وما بين 300 مسجد اللي خصهم يتغلقو باش يتصلحو، والآن جاء الزلزال فيه 2600 مسجد الله خصها كلها تغلق، هذاك ميزانية أخرى، ولكن راه من ناحية التدبير راه الوزارة هي اللي مكلفة.

من أهم منجزات الوزارة في إطار تنفيذ هاذ البرنامج منذ سنة 2011:

- تأهيل 1906 مساجد وإعادة فتحها بكلفة قدرها 3 الملايير 215 مليون درهم؛

- يوجد حاليا في طور التأهيل 581 مسجدا بكلفة قدرها 1 مليار و229 مليون؛

- يوجد في طور الدراسات والتراخيص 180 مسجدا بكلفة قدرها 227 مليون؛

- لا يزال 1495 مسجدا يتطلب تأهيلها كلفة قدرها ملياران من الدراهم.

وجدير بالذكر، بأنه بالرغم من المجهودات المبذولة في هاذ المجال، تسفر عملية مراقبة حالة بنايات المساجد التي يسهر عليها السادة الولاة والعمال، طبقا لمقتضيات الظهير الشريف الصادر في 25 رمضان 1435 في شأن مراقبة حالة بنايات المساجد، على إغلاق 230 مسجدا إلى 300 مسجد سنويا.

وعلى مستوى برنامج ترميم المساجد المتضررة من الزلزال، بلغ عدد المساجد المتضررة من الزلزال 2600 مسجدا، موزعة على ستة (6) أقاليم، وقد شرعت الوزارة بأمر مولوي سامي في معالجة جميع الحالات المتضررة بغلاف مالي قدره 1 مليار و200 مليون درهم، موزعة على ثلاث (3) سنوات، وأحدثت وحدة خاصة على المستوى المركزي لتتبع وتنفيذ برنامج تأهيل البنيات الدينية المتضررة من الزلزال.

وعن التقدم المادي لتأهيل هذه المساجد:

- قامت الوزارة بالشق المتعلق بالدراسات إبرام 73 صفقة خاصة بـ 351 مسجدا؛

- وفي الشق المتعلق بالتدعيم، بلغ 15 صفقة بالأشغال الخاصة بـ 43 مسجدا؛

- وفي الشق المتعلق بالترميم والانتهاء من أشغال ترميم مسجد الكتبية بكلفة 24 مليون درهم، واعتبرناه فألا نبيلا في رمضان، غير هو اللي كان أكبر مسجد متضرر وفتحناه، والحمد لله، باش يكون مقدمة لبقية المساجد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لابد في البداية أن نشيد في الفريق الحركي بالحكامة المعتمدة في تدبير الشأن الديني عموما، وتدبير المساجد على وجه الخصوص ببلادنا، وتعزيز الإرشاد الديني، وفق رؤية إصلاحية قائمة على ضمان الأمن الروحي لكافة المواطنين والمواطنات وحماية ثوابتهم الدينية المبنية على قيم الاعتدال والانفتاح والتسامح والعيش المشترك، في ظل الرؤية الحكيمة والاستراتيجية، التي يقودها أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر المجهودات التي تبذلها الوزارة بمعية المحسنين طبعا، في تأهيل وإصلاح وترميم وبناء المساجد لمواكبة النمو الديمغرافي وتوسيع العمران الذي تعرفه بلادنا، بغاية ضمان السلامة للمصلين وأداء واجباتهم الدينية في أحسن الظروف، متطلعين إلى مزيد من تضافر الجهود لسد الخصاص المسجل في عدد المساجد حاليا، والتي قدرتموها، السيد الوزير، من خلال وزارتكم بما يفوق على 1237 مسجدا على الصعيد الوطني، و رغم أن الأرقام اللي عندنا احنا، السيد الوزير، عندنا أرقام قليلة، ولكن الأرقام اللي جات على لسانكم، السيد الوزير، أكثر بكثير عن ما كتب عندنا.

السيد الوزير المحترم،

الرفع من وثيرة تأهيل هذه المساجد لفتحها في وجه المصلين، خصوصا أن ساكنة بعض الحياء والدواوير في المدن والقرى يقطعون مسافات طويلة لأداء

الصلوات في المساجد البعيدة عن أحيائهم، ويضطرون أحيانا إلى فتح قاعات مؤقتة لإقامة الشعائر الدينية وفي أماكن غير لائقة تفتقر إلى مواصفات وشروط السلامة.

وفي هذا الإطار، نغتنم المناسبة لمساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل إعادة تأهيل وفتح المسجد الأعظم أو الأكبر بمدينة أسفي، لما له من رمزية وحمولة تاريخية تعود إلى عهد الموحدين.

وهذا يحيلنا إلى العدد الكبير من المساجد كمسجد البيير ومسجد سيدي حساين، واحد العدد ديال المساجد، السيد الوزير، اللي في هاذ الإقليم، احنا بغيناكمتردو لها البال.

كما نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل إعادة تهيىء المسجد العتيق بالداخلة، الذي تم هدمه منذ عشر سنوات ولازال المصلون يؤدون واجباتهم الدينية في باحة المسجد.

كما أسائلكم، السيد الوزير، ونحن نناقش إشكالية المساجد المغلقة ببلادنا، لابد أن نستحضر الأدوار الدينية والروحية والرمزية المجتمعية للأئمة والمؤذنين والقيمين الدينيين، لذا نتطلع، السيد الوزير، إلى مزيد من المجهودات للنهوض والارتقاء بأحوالهم المادية وبأوضاعهم الاجتماعية والمهنية.

واحنا تنشوفو المجهودات اللي جات في الجواب ديالكم، السيد الوزير، اللي اعطيتو واحد الاهتمام كبير لهاذ الناس اللي هوما قيمين على المساجد وتنشكركم في هذا المجال.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هل لكم رغبة في الرد؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

على قبل الحالات الخاصة إما يكون سؤال كتابي ونجاوبو عليه ولا عاود يديرو سؤال شفوي باش تكون عندي المعلومات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى سؤالين تجمعهما وحدة الموضوع، لذلك سنعرضهما دفعة واحدة.

أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة جليلة مرسلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها شعيرة الحج، نسائلكم حول أهم الإجراءات والتدابير التي قامت بها وزارتكم لتنظيم موسم الحج لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، أحد المستشارين، السي يحيى.

المستشار السيد عدي ويحيى:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن إجراءات وزارتكم من أجل حسن تدبير عملية الحج لهذه السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير لكم الكلمة للجواب على السؤالين دفعة واحدة، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يتعلق بالحج، السنة كلها تنشتغلو على الحج، ماشي واحد الفترة محددة، الترتيبات بأرض الوطن:

- أولا، تم عقد الاجتماع العادي اللي تنديروه مع وزير الحج والعمرة السعودي نهار 4 أكتوبر، ثم في نفس الاجتماع وقع التوقيع على اتفاقية بخصوص ترتيبات نقل حجاج المملكة المغربية مع الشركة السعودية، كان عندنا إشكال العام الفايت حلیناه الآن بتدخل ديال السيد وزير الحج والعمرة؛
- ثم اللجنة الملكية للحج عقدت الاجتماع ديالها، لأن هي اللي تتسير الأمور ديال الحج، نهار 9 نوفمبر 2023؛
- ثم وقع تحديد لوائح الحجاج المستفيدين الذين تم انتقاؤهم من مسجلين في القرعة الخاصة بهاذ العام في 34.000 حاج: التنظيم الرسمي 22.500، تنظيم الوكالات والأسفار السياحية 11.500؛
- تحديد مصاريف الحج بالنسبة للتنظيم الرسمي 66865.50 درهم؛
- تحديد تاريخ الأداء ما بين 22 حتى لـ 21 يناير؛
- انتقاء مؤطري ومرافقي الحجاج حسب حصة كل عمالة أو إقليم بمعدل مؤطر واحد لكل 47 حاج؛

- تحديد أعضاء البعثات الإدارية والعلمية والطبية والإعلامية وإيفاد أول فوج يوم 9 ماي 2024؛
- عقد اجتماعات مع الشركتين الناقلتين؛
- أول رحلة في مرحلة الذهاب ستكون بعد غدا إن شاء الله يوم 23 ماي 2024، إن شاء الله، وآخر رحلة في المرحلة غتكون 10 يونيو 2024، وأول رحلة العودة غتكون يوم 22 يونيو 2024، وآخر رحلة هو 10 يوليوز 2024؛
- تنظيم دورات تدريبية اعتبار من شهر فبراير؛
- تكثيف البرامج التوعوية عبر وسائل الاعلام؛
- إعداد وتسجيل وصلات توعوية خاصة بالحج وبثها على القنوات المختلفة؛
- إعداد أدوات توجيهية وإرشادية؛
- العمل بمبادرة "طريق مكة" بمطار الدار البيضاء؛
- الانخراط في الإجراء المتخذ من قبل الجهات السعودية المتمثل في تسجيل الخصائص الحيوية؛
- التنسيق مع القطاعات والمؤسسات والهيئات وأعضاء اللجنة الملكية للحج المتدخلة في هاذ الملف، الترتيبات مع الجهات السعودية كثيرة.

فيما يتعلق بالسعر، ياك نفس السؤال سعر دالحج؟

فيما يتعلق بسعر الحج، تركيبة سعر الحج تحكمها الخدمات المقدمة للحجاج، وتشمل:

- ✓ تذكرة السفر؛
- ✓ السكن بمكة المكرمة؛
- ✓ التغذية: وجبتي الفطور والغذاء؛
- ✓ النقل بين المدن والمشاعر؛
- ✓ الخدمات الأساسية والإضافية يعني السعودية؛
- ✓ رسوم التأمين والتأشيرة؛
- ✓ سعر الصرف المطبق في العمليات الخاصة بالحج عن طريق بنك المغرب.
- ✓ قد حددت مصاريف الحج هاذ السنة كما قلنا 66885.50.

جدير بالذكر أن الزيادات التي تعرفها زيادة تكلفة الحج بين الفينة والأخرى راجعة إلى الخدمات وإلى الرسوم.

على كل حال، بغيت نقول 4 ديال الحوايج:

- **أولا:** اللجنة الملكية للحج هي اللي كنوافق على هاذ أسمو.. من بعد ما تقدم ليها البيانات؛
- **ثانيا:** كل الأشياء اللي متفاوض فيها كتشترك فيها عدة وزارات، ماشي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بوحدها؛
- **ثالثا:** السعر اللي كنقدموه احنا هو أقل من سعر أي جهة خصوصية، مع أن الخدمات ماشي هي أقل، فلذلك هاذ القضية محبوكة، ما فيهاش شي إشكال.

هذا الشي هذا هو اللي يمكن نقول الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إذن إلى التعقيب على هاذ الجواب.

أعطي الكلمة للمستشارة جليلة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الوزير المحترم،

احنا جميع كنتفقو بأن ركن الحج يمثل قيمة دينية وروحية عظيمة لدى المسلمين، باعتباره الركن الخامس لديننا الحنيف، ويحظى برمزية كبيرة داخل المجتمع المغربي، ويتجلى ذلك من خلال الكوطا التي خصصتها السلطات السعودية مشكورة للمملكة المغربية، والتي نعتبرها مهمة، وإن كانت احنا دائما غنقولو غير كافية، وذلك راجع لمتانة العلاقات الأخوية التي تجمع خادم الحرمين الشريفين بأخيه أمير المؤمنين، الملك محمد السادس حفظه الله.

الإقبال المتواصل والمتزايد على التسجيل الإلكتروني للمواطنات والمواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج، فرض علينا نظام القرعة من أجل الإنصاف وانسجاما مع مبدأ تكافؤ الفرص.

ونشيد بالمجهودات الكبيرة التي تقومون بها، السيد الوزير المحترم، لتحسين ظروف أداء مناسك الحج لفائدة ضيوف الرحمن، لكننا نشير أيضا لبعض مشاهد التعثرات والمعاناة لحجاج بيت الله الحرام خلال موسم الحج.

فبالإضافة إلى أحيانا ظروف التنقل والتغذية والإيواء، لا تسمح لهم بالقيام بهذه الشعيرة الدينية العظيمة في الظروف اللائقة والمناسبة.

فيما يتعلق بحجاج مغاربة العالم، فالمساطر المعمول بها تخول لهم أداء هذه المناسك في الديار المقدسة انطلاقا من بلد الإقامة، وهو الأمر الذي يستوجب مواكبتهم وتأهيلهم وفق المذهب المالكي الأشعري وإجماع الأمة.

الحجاج أيضا يشتكون من غلاء تكاليف الطائرة، مما يدفع بوكالات الأسفار إلى اختيار الطيران غير المباشر، وهو ما يزيد معاناة كبار السن الذين لا يقوون على سلك هذا النوع من الرحلات.

لذا، نطالبكم بتسريع عمل كل برامج التنسيق مع وكالات الأسفار الموكول

لها تنظيم مناسك الحج من أجل توفير طيران مباشر بتكلفة معقولة لحجاجنا الميامين.

نحن كلنا أمل فيكم، السيد الوزير المحترم، لإنجاح موسم الحج لهذه السنة لمواكبة وتأهيل الحجاج المغاربة، خصوصا حجاجنا من "مغاربة العالم".

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا، الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، نشكركم على ما تفضلتم به من معطيات قيمة تعكس تمثلكم لروحانية وقدسية شعيرة الحج.

كما نغتنم هذه المناسبة لنعبر عن امتناننا للعناية المولوية الفائقة للحجيج المغاربة ولكل المجهودات التي مافتئتم تولونها، السيد الوزير المحترم، وكل القائمين على فريضة الحج، كي تمر هذه المناسك في أفضل الظروف وأجودها، بفضل ما راكمتموه من تجربة وما أبنتم عنه من كفاءة، جعلت من البعثة المغربية وما تقدمه من خدمات من بين أفضل البعثات.

لسنا في حاجة، السيد الوزير المحترم، للتذكير برمزية هذا الركن من أركان الإسلام لدى عموم المواطنات والمواطنين المغاربة، وهو ما يعكس تزايد الإقبال على أداء فريضة الحج سنة بعد سنة، حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث بلغ عدد الحجاج المغاربة خلال موسم الحج الماضي 34.000 حاج وحاجة.

لكن، السيد الوزير المحترم، بوزارتكم مع ازدياد عدد الحجيج تواصل مصاريف الحج ارتفاعها، فبعد أن كانت إلى حدود السنة الفارطة في حدود 62.000 درهم برسم موسم الحج 1444 هجرية، عرفت هذه السنة زيادة إضافية قدرها حوالي 3200 درهم، دون اعتبار فارق السعر في الخدمات الأساسية، وما يعني أن تكلفة الحج لهذه السنة تصل إلى 66.000 درهم قابلة للزيادة.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت فريضة الحج من الأركان الواجبة على أساس الاستطاعة، مصداقا لقول المولى عز وجل "**ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا**"، فإننا نخشى ألا تقف هذه الزيادات الخارجة طبعا عن إرادتكم، والتي لا نحملكم مسؤوليتها عند هذه المستويات، مما يعني مع الأسف إقصاء شرائح مجتمعية عديدة لن تسعفهم ظروفهم المادية من بلوغ هذا المقصد.

في هذا الإطار، والمناسبة شرط، نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة ما تبذلونه، السيد الوزير المحترم، من الجهود المنجزة وتقديم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله، كما نشيد بمختلف القرارات التي أقدمتم على اتخاذها هذه السنة، كقرار إعفاء النساء دون 45 سنة من ضرورة وجود ولي أمر عند التقديم وغيرها من القرارات التي تهم تيسير أداء هذه الشعيرة.

ختاما، نأمل السيد الوزير المحترم، أن يتم التفاعل مع مطالبنا الهادفة إلى تيسير هذا على كل الراغبين في أداء هذه الفريضة وأن تمر هذه الشعيرة في أحسن الظروف وأفضلها وأن يكون حجاجنا المغاربة خير سفراء لوطنهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أشكر السيدين المستشارين.

فيما يتعلق بقضية الحج - كما قلتو - راه واحد المسألة ربانية، ثم ماكاينش فيه إقصاء، اللي ما حج راه الله تعالى كيحسب له حج إذا ما استطعشاي، إما ما حصلش على الفيزا، إما ما عندو فلوس، ولا مريض، ولا..

لكن، احنا أش كنديو؟ غير، ديرو معنا شي شوية الوعظ باش ما يتسماش راه كنيدرو شي حاجة مقصرين في شي حاجة، انتوما عاونونا في الوعظ مع الناس.

كنديو 4500 ديال الناس أصغرهم في العام الفايت كان عندو 83 سنة، واش كاين شي واحد كيقدر يسافر بالناس بحال هكا؟ وعندهم التغذية مختلفة، والطقس مختلف، والأمور كذا، والحج أشنو هو؟ 4 أيام كيخص كلشي يكون فيها، وحتى واحد لحد الآن ما قال لنا راه درتو شي حاجة فسدتو ليا بها الحج ديالي.

لذلك، غير تعاونو معنا، راه الأمور ماشي بهاذ.. راه المسألة ربانية، ثم اللي مشى يشوف مولانا واش قبل ليه، طبعا كيخصو هاذيك 3 الحوايج اللي الله تعالى قالها هي، لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج هي الأولى، واحد السمت معين يمشي رباني حتى يرجع.

لذلك، تعاونو معنا في هاذ الشي هذا، لأنكم مؤسسة تربوية، وإلا غادي يتصحابو الناس في هاذي ولا في هاذيك بلي ما كنهتموش بالقيمين الدينيين ما كانديروش الحج، غادي نوليو فالشغل ديالنا اعتبروه ديالكم، وعاونونا فيه، وأجيو عندنا إذا بغيتو شي تفاصيل.

هذا هو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى آخر سؤال مطروح عليكم في هذه الجلسة للفريق

الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن اعتماد التربية الدامجة في المدارس العتيقة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، وخاصة الأطفال التوحديين؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال.

قانون التعليم العتيق يضمن الحق في التعليم لجميع التلميذات والتلاميذ الراغبين في الالتحاق بمؤسسة التعليم العتيق، بمن فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

عملت الوزارة على فتح فضاءات التعليم العتيق في وجه هذه الفئة، حيث بلغ عدد التلاميذ.. لأن احنا كولشي التلاميذ ديالنا كلهم 36.000، 38.000 ماشي شي حاجة، فإذن التوحديين فيهم ربما أقل من ذيك النسبة المئوية الوطنية.

عملت الوزارة على فتح فضاءات التعليم العتيق في وجه هذه الفئات، حيث بلغ عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة المتمدرسين بمدارس التعليم العتيق برسم الموسم الدراسي 2023-2024 ما مجموعه 127 متمدرسا، من بينهم 33 متمدرسة، وتنقسم هذه الفئة من المتمدرسين إلى 7 أصناف حسب نوع الإعاقة عندهم، كما هو مبين بالجدول، إعاقات حركية، إعاقات بصرية، إعاقات على مستوى النطق، إعاقات ذهنية، إعاقات سمعية، التوحد... إلخ، التوحد اللي أشرتو له 3 اللي عندنا التوحديين، ثم كان شي وحدين بعض المكفوفين اخذاو جوائز دولية في تجويد القرآن الكريم، فهو من التعليم العتيق.

فلذلك، هاذ الناس هاذو ولو غير من هاذ الجهة هاذي خصنا نعتنيو بهم، ولذلك راه احنا معتنين بهاذ الفئة، إن شاء الله، اللي جا عندنا راه تنعتنيو به، وثم تيستافدو من الفوائد ديال التعليم العتيق، بمعنى تيكونو داخليين، تتكون عندهم التغذية، تيكون عندهم كاع المسائل اللي تنعطيوها للتعليم العتيق، مع زيادة العناية بهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمتو.

بالتأكيد احنا متفقين معكم على هاذ المجهود اللي تتقومو به، ومتفقين أيضا على أنه هاذ المدارس ديال التعليم العتيق هي ماشي فقط مدارس ديال التحصيل العلمي، لكن هي منارات حضرية ضاربة في القدم، قدم وجود الدولة المغربية.

لكن، اليوم احنا تنبهو من بعض الإشكالات، لأن المجهود اللي مبذول مثلا في وزارة التربية الوطنية على مستوى التربية الدامجة، لا فيما يخص توفير قاعات ديال الموارد، لا فيما يخص دعم المرافقات لهاذ الفئة، لا فيما يخص التكييف ديال الامتحانات.

من بين أكبر الإشكالات اليوم اللي تيعانيو منها الأطفال ذوي الإعاقة هو أنه المدارس العتيقة ما تتيحش الإمكانيات ديال تكييف الامتحانات لفائدة هاذ الأطفال اللي تيعانيو من الصعوبات ما في التعلم، مثلا أشرتم للموضوع ديال الأطفال التوحديين، هاذي واحد الفئة اللي منهم تيعطيهم الله واحد الملكات ديال الحفظ خطيرة، وتيتمكنو في ظرف وجيز من تحصيل أحزاب بزاف من كتاب الله، ولكن في باقي المواد عندهم صعوبات في التعليم، الشيء اللي تيفرض على هاذ المدارس، كيفما هو معمول به الشأن في وزارة التربية الوطنية، ياخذو بعين الاعتبار هاذ الخصوصية ويكيفو الامتحانات لهاذ الفئة، ضمانا للانخراط فيهم، ربما ضعف ديال العدد التلاميذ اللي تيعانيو من هاذ الحالة في الولوج للتعليم العتيق، راه راجع إلى هاذ الصعوبات ديال التعلم اللي ما تياخذوهاش المدارس العتيقة بعين الاعتبار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

هل لكم رغبة في الرد على هذا التعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شوف، التفاصيل إيلا كان شي نقص راه غادي نعالجوه، ما أظن، إلى كان ما تيقبلوش علينا لأن ما تنعتنيوش بهم في الامتحان أو لا كذا، نشوف هاذ المسألة هاذي، ما أظن ولكن غنشوف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع العدل، ونرحب بالسيد الوزير الحاضر معنا للجواب على الأسئلة الموجهة إلى القطاع الذي يشرف عليه.

نستهل هذه الأسئلة بسؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسناوي، تفضلوا لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائكلم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لحماية المواطنين من إثقال كاهلهم بالوثائق الإدارية غير الضرورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

مساء الخير السيد الرئيس، السادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ السؤال هذا كيطرح أكثر من سؤال حول الوثائق، وانتوما عرفتو كاين واحد القانون كان داز من وزارة الداخلية وهي تبسيط الإجراءات الإدارية، ونحن نسعى.. أولا كاين واحد المبدأ أي وثيقة تملكها إدارة الدولة لا يمكن المطالبة بها للمواطن، يجب أن يطالب بها الإدارة المعنية، مثلا السوابق العدلية، أنا لا أفهم بأنه تطلب السوابق العدلية للمواطن، إذا احتاجت السوابق ديال شي مواطن تطلبها من الإدارة ديال وزارة العدل، احنايا دابا الآن عندنا (les mots de passe) وكندوزو الأمور كما هي.

كذلك، مجموعة ديال المساطر التي كتزيد على ثقل المواطن، لهذا فالوثائق التي تملكها الإدارة يجب الإدارة أن تطلبها من الإدارة وليس من المواطن.

وفي تبسيط الإجراءات الإدارية، كاين هاذ النص هذا، ولكن احنايا خصنا نفعلوه بشكل أكثر.

كاين واحد المجموعة تاع الإجراءات أخرى تتكون تتجي في.. لاحظناها من حيت جينا لوزارة العدل، مثلا السوابق العدلية اللي تكلمنا عليها كانت في السابق المواطن إذا بغا يحصل على السوابق العدلية خصو يجي من فرنسا إذا ساكن في فرنسا ولا ألمانيا ولا ما عرفت فين، خصو يجي من ألمانيا حتى لهنا باش ياخذها، ولا يدير واحد الوكالة ويديها للقنصلية ويصادقو له عليها ويجيبها لوزارة الخارجية ويصادقو على أن القنصل صحيحة عاد يجيبها للوزارة عاد يعطيوه السوابق العدلية.

الآن عندنا مليون طلب يمر عن طريق الهاتف، فقط الهاتف، معناه أنه الوسائل التقنية الحديثة كتسهل هذه الأمور وكنتمنى المستقبل، تصورو دابا وزارة العدل هي اللي عندها السوابق العدلية، نهار تعينت وزير جيت لقيت الناس شادة النوبة باش تدوز واحد (concours) في وزارة العدل، وكتشد من هاذ الشرجم السوابق العدلية وتتعطيه في هاذ الشرجم هذا، باش تعرف هاذ المنطق اللي ديال القرون الوسطى.

الآن، ما بقاتش هاذ الأمور هاذي، كنمشيو مباشرة كنشوفوه، كاين استرجاع المبالغ المالية للدولة، المواطن كيكون خارج في الخارج تيقوله أجي نعطيك الإكراه البدني، سير للمحكمة وخلص الإكراه البدني وعادي أجي تخرج، دابا الآن ولينا اعطينا لإدارة الجمارك وغيرها من الإدارات الأخرى باش يؤدي، تتفاوضو مع البنوك باش بحال هاذ الأمور هاذي يخلصوها في أي فرع من فروع البنوك، ما كاينش يبقاو ينتقلو للمحكمة كنشوفها، إلى غير ذلك.

أنا أعتقد بأنه كاينة واحد المجموعة ديال الوثائق ما عندها حتى قيمة، وأروعها وأجملها وأحسنها، حيث تتوقف كيقولك سير جيب شهادة الحياة، أنا لحد الآن والله ما فهمتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السي الحسناوي للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم بعرضه من إيضاحات والتي تعكس الجهود المبذولة من طرفكم للنهوض بمنظومة العدالة ببلادنا، وفق التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بسؤالنا، نسجل معكم بأسف شديد استمرار إثقال كاهل المواطنين بالكثير من الوثائق الإدارية غير الضرورية، وعلى سبيل المثال نسخ السجل العدلي التي تطالب وزارتكم المرتفقين الإدلاء بها، رغم أنها هي الجهة التي تصدرها قبل أن تتدخلوا أنتم مشكورون ووضعتم حدا لهذه الوضعية غير الصحيحة.

السيد الوزير المحترم،

إن استمرار الكثير من المرافق العمومية والخصوصية بمطالبة المواطنين بوثائق غير لازمة أو متكررة أو غير قانونية يعد ضربا بعرض الحائط لقانون تبسيط المساطر الإدارية الذي جاء للتخفيف عن المرتفقين وعدم إثقال كاهلهم بالوثائق الإدارية، من خلال اعتماد التبادل الرقمي للمعلومات والوثائق والمستندات بين المرافق العمومية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت بلادنا قد اعتمدت نظام معطيات جديد على مستوى بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، فلازالت بعض الإدارات تطالب بالإدلاء بمجموعة من الوثائق غير الضرورية، ولاسيما المترشحين للمباريات، بما فيها حالة طلب السجل العدلي من لدن مجموعة من القطاعات العامة والخاصة، مما يعوق إدماج ذوي السوابق السجنية في الحياة العامة.

وبهذه المناسبة، نشكركم كثيرا على توجهكم نحو إلغاء المطالبة به، ونشيد بقراركم نحو تحديث السجل العدلي تلقائيا في إطار مسطرة رد الاعتبار القانوني، كي لا يكون المعني بالأمر ملزما بالمرور عبر المسطرة القضائية، والتي تقتضي مدة زمنية طويلة، انسجاما مع مشروع إصلاح القانوني للمسطرة الجنائية الجديد.

السيد الوزير المحترم،

في الختام، لا يسعنا إلا أن نشد على أيديكم بحرارة، ونؤكد لكم أننا معكم في تنزيل الإصلاحات التي تقومون بها بقطاع العدل، والتي نراها في صالح المواطنين والمواطنات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

من حيث تطلب واحد الوثيقة من عند شي مواطن، راه تمس له بحياته الخاصة، لأن فيها أسرار حياته الخاصة، إيلا ماكانش تينص عليها القانون إيلا طالبتي بها تتولي مخالفة، لأن دخلتي حياته الخاصة ما خصكش تدخل لها.

غنقول لكم مثلا: المرأة اللي تتكون غضبانة ولا مخاصمة مع راجلها تتمشي لأوطيل تيقول لها جيبي لنا واش أنت ساكنة في الرباط ولا ما ساكناش في الرباط، نطرحو سؤال آخر من حيث تتمشي للأوطيل، تيقول لك واش أنت مزوج ولا ما مزوجش؟ تيطلب لك عقد الزواج ماشي دخول في الحياة الخاصة؟

اعطيني السند القانوني اللي تيعطي هاذ الحق، ماكاينش، أرى اعطيوه ليا تنقلب عليه هاذي 20 عام، ما لقيتوش، إذن اللي تيطلب هاذ الوثائق راه مخالف للقانون خصو يتابع قضائيا، إيوا غنشوفو هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي السيد الوزير، حول "الحوار الاجتماعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

خلصت إحدى الدراسات أن الإضراب الناجح هو الذي لم يقع، لأن هناك حوار اجتماعي منتج، لذلك نسائلكم السيد الوزير، حول مدى حرصكم على إعطاء الحوار الاجتماعي القطاعي مدلوله الحقيقي للحد من الاحتقان الذي تعرفه الوزارة في هذه الأيام، بسبب تعثر إخراج مشروع النظام الأساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط المتوافق عليه إلى حيز الوجود، جراء تحيز بعض المسؤولين المحسوبين على جيوب مقاومة التغيير والرافضين للتعدد النقابي بالقطاع، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هذا السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

الوزير مسؤول عن الحرية النقابية داخل وزارته، والوزير لن يقبل مطلقا شي واحد يمس بالحرية النقابية كيفما كان، كل مواطن عندو الحق يدير نقابة، كل مواطن عندو الحق يدير نقابة، مادام النقابة تصرف من التصرفات القانونية التي يسمح بها القانون، أنا قابلها ما عندي إشكال.

وبناء عليه، فتحت حوار مع النقابات كاملين كل واحدة على حدة وتناقشنا، ربما النقابة ديالكم عندنا مشكل في اللغة ما تفاهمناش، من بعد ما جلسنا خرج واحد الموقف، على كل، النقابات هوما هاذو، عندهم الهواية ديال النقد هذا حقهم، ولكن ما عمرني غلقت الباب ديال الحوار وفتحنا الحوار.

الخلاف اللي عندنا الآن هو المرسوم ديال النظام الأساسي، وقلت لهم أنه مرسوم النظام الأساسي ماشي أنا اللي معني به بوحدي، هذا داخل في واحد العمل حكومي شامل وطرحتو أنا بقوة داخل الحكومة، ولكن لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا هو جهدي.

القضايا اللي تملك عليها السلطة ما عندي مشكل نناقشها معكم ونعطيها ونحلها، أما أنا إيلا قدمت خدمات للموظف ديالي راه غادي يخدم داخل الإدارة، شحال ما قدمت له خدمات شحال قدمت له تسهيلات شحال ما وقفت له على مطالبه، شحال ما كنسهل الأمور.

إيلا كان أخويا فوق جهدي وفوق مجال اختصاصي والغالب الله، لذلك أنا تنتفهم أنه حتى البيان ديال النقابة ديالكم تنتفهو لأنه ماشي ضدي، ضد الحكومة ككل، أنا نعاونكم فيه إيلا كان شي حل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير،

إن كانت للنقابات هواية النقد فللحكومة هواية عدم الإنصات.

السيد الوزير،

تعددت جلسات الحوار الاجتماعي وانتظمت جولاته، مما يؤشر على التوجه نحو المأسسة، وهو ما نثمنه، عكس ما تقول السيد الوزير، غير أن أغلب مخرجات الحوار الاجتماعي تدخل في دائرة التسويف، ولا يتم الوفاء بالالتزامات التي تتضمنها، يؤدي بالتالي إلى هدر الزمن التدبيري والإصلاحي، مما يؤجج الاحتقان الاجتماعي.

وبالرغم من أن المنظمات النقابية الدخول في حركات احتجاجية وخوض إضرابات غالبا ما تواجهونها بالقمع، وتعقبها حملات ممنهجة من التضييق على ممارسة الحرية النقابية واستهداف المنخرطين والمسؤولين النقابيين، خاصة في صفوف النقابة الوطنية للعدل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكل هذه الممارسات تصدر للأسف عن قطاع يتحمل مسؤولية صيانة الحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والنهوض بها.

لقد انطلق مسار التفاوض حول تعديل النظام الأساسي لموظفي هيئة الضبط منذ سنة 2022، وفق مقاربة تشاركية ترمي إلى التوافق حول صياغة مشروع تعديل نظام يلبي مطالب موظفي العدل المشروعة، للنهوض بأوضاعهم المالية والاجتماعية مع مقتضيات التنظيم القضائي الجديد للمملكة.

غير أن هذا المسار عرف انحرافا أمام الاعتراض الذي أبدته وزارة المالية، وانتهاج الوزارة لسياسة "التلجين" أي إحداث اللجن، وهذا ما تتقنه هذه الحكومة، وهي آلية دأبت الحكومة لاستعمال التأجيل، بل لإقبار كل مساعي إصلاح هادف، وهو ما يدعو إلى التوجس والريبة حول مدى جدية التوصل إلى حلول عن طريق الحوار، ومدى استقلالية قرارات وزارة العدل عن التدخلات البعدية لوزارة المالية، الأمر الذي دفع بنقابتنا (CDT[1]) إلى خوض سلسلة من الإضرابات، تفاعلت معها وزارتكم بمنطق التضييق والتحيز الفج لبعض المسؤولين الإداريين لأطراف أخرى.

السيد الوزير،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ندعوكم للتسريع بإخراج مشروع تعديل النظام الأساسي لموظفي كتابة الضبط المتوافق حوله، بتذليل الصعوبات التي أثارتها وزارة المالية استنادا للتضامن الحكومي، وتفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي المركزي، وباعتبار هذا المشروع يعتبر أحد مرتكزات الإصلاح الشامل للقضاء من جهة، ولانسجامه مع التنظيم القضائي الجديد للمملكة الذي دخل حيز التنفيذ من جهة ثانية.

وأن حتى التنظيم القضائي راه ماغادي ينجحش بدون التعاطي الإيجابي مع مطالب هاذ الفئة ديال كتاب الضبط.

السيد الوزير،

احنا الإشكال ماشي فالحوار، فلسفة الحوار، الإشكالية هي النتيجة، وإيلا كان شي حاجة عندكم فداخل الحكومة فكوها أنتوما ما تدخلوش فيها النقابات، وإلا لا الوزير مطالب أنه داير أنه يشد الاستشارة ديال وزارة المالية تبقى تحضر معك وزير المالية في الحوارات باش تكون مسؤول على القرارات والنتائج.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للتعقيب.

السيد وزير العدل:

غير بغيت نأكد على جوج دالأمور:

أولا، هناك تضامن حكومي، أنا جزء من الحكومة، ومسؤول عن الحكومة ومواقف الحكومة، يكون وزير المالية ولا يكون رئيس الحكومة، حينما أتحدث باسم الحكومة أنا مسؤول، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية، أن المسؤول والذي يحاسب والذي يخاطب هو الوزير، المديرين والمسؤول هاذوك ماعندهومش الحق تقول لهم المدير مزيان وأنتم ظريفين، المديرين والمسؤولين كينفذو السياسة اللي كنقررها أنا كوزير، لهذا إيلا عندكم شي حاجة عندكم معايا أنا كوزير، خليو المديرين، المديرين مجرد موظفين محترمين كيديرو العمل ديالهم، ماشي مسؤولين سياسيين، مسؤولين إداريين، أنا اللي مسؤول سياسي.

إيلا عندكم شي حاجة ديرو بيان ضدي أنا، إيلا بغيت نستقبلكم نستقبلكم أنا، إيلا بغيت نتفاوض معكم غنتفاوض معكم أنا.

أنا فتحت معكم الحوار، كانو ثلاثة دالنقابات، واش دابا نناقش النقابات بالتساوي، ولا كل نقابة نجاوب على الحجم ديالها، وشوف الحجم ديالكم فوزارة العدل والنقابات ديال الفيدرالية شحال عندها؟ والاتحاد العام للشغالين شحال عندها؟ ورغم ذلك سويت بثلاثة، وفتحنا معكم النقاش، وقلتو لنا ها المطالب ديالنا ودرناها.

ولكن، حيث كتدير المطالب وكتدير خطوات وكتدير اتفاق، ويخرجو جوج دالنقابات كيقول أودي احنا وصلنا لاتفاق مع السيد الوزير، وهاذ الشي اللي درنا مزيان، واحنا كنتظرو بغينا المرسوم وخص الحكومة تدير المرسوم، هذا موقف واضح.

ولكن تخرج وحدة تقولك هاذ الوزير الالتزامات ديالو ما كيديرها، ما كينفذها، شنو هو الالتزام اللي تتعطى ليا من طرف النقابات ديالكم ما نفذتو، حط لي أسيدي اللائحة.

أما الموظفين، هاذي نجوم فالسماء لا يجب المساس بها.

شكرا.

[1] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي حول "العنف الإلكتروني".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حسب المندوبية السامية للتخطيط، 13.8% من المغربيات أي أزيد من 1.5 مليون امرأة مغربية كن ضحايا العنف الإلكتروني.

كما كشفت حصيلة المديرية العامة للأمن الوطني أن ارتفاع نسبة ضحايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية بنسبة 18%.

كما أكدت التقارير أن نسبة 50% من مستعملات الأنترنيت كن ضحايا العنف الرقمي، مرة واحدة على الأقل، وأن 87% من ضحاياه فكرن في الانتحار، وأن نسبة كبيرة من هن قد يغادرن مكان العمل وفتيات تركن كرسي الدراسة.

أرقام ضخمة ومخيفة، لكنها تكشف عن الواقع المعاش، والذي يرصد لنا تعاظم واستمرار معاناة النساء والفتيات من ظاهرة العنف والتحرش التي انتقلت من الواقع الاجتماعي والفضاءات العامة نحو الفضاءات الافتراضية.

فما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها للحد من هذا الارتفاع المتزايد لهذه الظاهرة الخطيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الرئيس،

هو في الحقيقة هاذ الشي ديال التحرش، التحرش كاين كبير فوسائل التواصل الاجتماعي، دابا كلشي كيتحرشو به، لا النساء كيتحرشو بهم، لا الرجال كيتحرشو بهم فهذاك وسائل التواصل الاجتماعي، كارثة، ما عرفتش، كنتظرو القانون الجنائي، ما بغيناش نديرو نص مستقل نبداو نضربو به، عندنا أخطر، عندنا الذكاء الاصطناعي دابا اللي جا، عندنا دعوة في الولايات المتحدة الأمريكية حول الاغتصاب الافتراضي، واحد السيد اخذا الصورة ديال واحد السيدة ودارها أنها بحال تتكلم معه وجالسة معه، لأن بالذكاء الاصطناعي واعتبرته أمام المحكمة، كنشوف المحكمة الآن الأمريكية آش غادي تقول في الموضوع، لأن هاذ الشي جاي.

وما يمكنش تفتح الفايسبوك ولا ذاك العجب كامل وما تلقاش شي تحرش فشي شكل من الأشكال، ولكن ما عندنا نص، احنا كنجيبو التكنولوجيا وما كنديروش لها قانون.

دابا الآن فالقانون الجنائي كاين مجموعة نتاع النصوص، كنتظرو باش تجي عندكم، وآنذاك غادي نتشددو فهاذ الموضوع هذا، تأكدي بأنه حيث غادي يجي غادي تكوني معنا فلجنة العدل والتشريع وزيدي تشددي، أنا معك، خصنا نشددو، راه إيلا ما كانتش العقوبة، وإذا ما كانش الضبط، راه ما غيكونش الحل لهاذ المواضيع هاذي.

راه ولى دابا اللي شد الفايسبوك تيبقى ينشر ويقول الأكاذيب ويقول الكلام، ويلصق شي في شي، كتسمع شي أشياء غريبة، أنا كنحل الفايسبوك الصباح دابا ما بقيتش كاع كنحلو، لأن غير كنحل كنلقى شي عجب، عفيت راسي من ذاك الشي كاع، ما بقيتش تنشوف لا هي لا "واتساب" لا والو، هل وصلنا لهاذ الدرجة هاذي؟

أعتقد أن القانون والزجر والعقاب هو الحل، واحنا بناء على القانون اللي كينظم هاذ المسألة هاذي اللي هو 103.13 و2-447 (الفصل 2-447)، دابا الآن فالقانون الجنائي تشددنا أكثر، من حيث يجي القانون الجنائي آنذاك نتناقشو إذا كانت شي حاجة نضيفوها، نضيفوها باش نوضعو حد لهاذ التسيب هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك، السيدة المستشار المحترمة، للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

أكدتم السيد الوزير على أن هاذ الظاهرة، وتتأكدو احنا أيضا أن العنف الإلكتروني أو الرقمي هو خرق صارخ لحقوق الإنسان، إذ غالبا ما يكون على شكل ابتزازات مادية وانتهاكات جنسية من طرف الجاني، وبالتالي فهو من أخطر أنواع العنف الذي يهدد الصحة النفسية، بل يهدد حياة الضحايا وأغلبهن نساء وأسرهن، وقد يلحق بهن أضرارا اجتماعية واقتصادية نتيجة فقدان منصب شغل الضحية.

فهو عنف مستمر في الزمان، ما يترتب عنه استمرارية المعاناة النفسية للضحية، وليس بالسهل جبر الضرر عن ضحاياه، فقدان الثقة في النفس وفي المحيط واستمرار جلد الذات الذي قد يصل درجة الدخول في حالة الاكتئاب.

وما يزيد من صعوبة وتعقيد الظاهرة، هو:

- الفراغ التشريعي وغياب تعريف قانوني واضح وشامل للعنف الرقمي، وغياب آليات واضحة لردع الجناة؛
- ضعف نسبة التبليغ بسبب الخوف والتهديدات المستمرة من الجاني في

ظل الجهل والأمية القانونية، والكليشيات الاجتماعية التي تلصق بالضحية صورة مسيئة؛

- وصعوبة وسيلة الإثبات؛

- وغياب آليات تسهل على الضحايا التبليغ عبر تبسيط المساطر ومجانية الدعوة، اللهم المنصة الوطنية للتبليغ عن ضحايا العنف، السيد الوزير.

إن التأخر في التشريع الشامل للحد من هذه الجرائم الإلكترونية والتسامح مع الجناة والحكم لصالح الضحايا بمبالغ زهيدة جدا في مقابل جرائم من هذا الحجم وخطورته، لها ضريبة كبيرة على المجتمع.

لذا، ننبه إلى كون مثل هذه الجرائم لا يمكن أن يشملها قانون العقوبات البديلة، هي مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الوزارة، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

هل هناك رغبة في الرد على التعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

إيلا بغينا ناخذو قرار فهاذ الموضوع كاينين جوج دالمبادئ خصنا نعرفوها: هناك شيء اسمه حرية التعبير، عندي مشكل فيها، وهناك شيء اسمه العبث، هذا موضوع خصنا نحاربوه.

وما يمكنش نقلب على العبث، نمشي باش ندير معه إجراءات قانونية وإلا فيه مساس بحرية التعبير.

دابا الفيسبوك أشنو فيه؟ فيه الابتزاز، فيه التشهير، فيه الاستغلال وفيه الإهانات وفيه الكذب، حيث تمس هاذ الشي تيقول لك لا راه مسيتي بحرية التعبير، حرية التعبير ما عمرها كانت وسيلة سلبية، حرية التعبير كانت دائما وسائل إيجابية لتطوير الحياة المجتمعية، ما شي هي نبقى نسب فالناس ونوصفهم، وفي الأخير ملي تعيط له تقول له أش هاذ الشي كتبتي، حتى هو دور معيا، كاين اللي مقابل غير هاذ الشي، واللي دار ليا اليوتوب وتيهضر كما بغا ويقول اللي بغا، وخصني أنا ندير واحد الكوكبة ديال الناس مقابلينو غير هو، أنا ما مساليش له، عندي مسؤوليات وعندي أشغال وعندي كذا.

لهذا خصنا نشددو، وغنشددو، وذيك الساعة سموها حرية التعبير أو لا يسميوها اللي بغاو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، ننتقل معكم إلى سؤال آخر لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن وضعية جهاز كتابة الضبط نسائلكم، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

على كل وضعية كتابة الضبط فيها حوار.

شكون اللي وجه ليا السؤال؟

العتب على النظر.

هاذ قضية كتاب الضبط هي موضوع نقاش وموضوع حوار، فالآن تنعيدو النظر فالقوانين المنظمة للمديريات الجهوية، غادي تولي مديريات إقليمية، تنهيؤو كذلك منظومة تقييم الموظف وتنديرو كذلك طريقة تخليق الحياة العامة.

على كل، كتاب الضبط الآن هناك سؤال تيطرح نفسه، إيلا بغيت غدا نوظف كتاب الضبط أشنو نوظف؟

واش نوظف المجازين فالقانون؟ ولا نوظف التقنيين (les informaticiens)، باش يسهلو عليا العملية؟

لأنه إيلا وظفت القانوني غادي يدير لي الإجراءات القانونية مزيانة، إيلا درت (un informaticien) غادي يسهل لي المسطرة بسرعة.

دابا خصني نختار، نجمعهم بجوج ما كاينة، ناقشت مع وزير التعليم العالي قلت له واش كاين شي إمكانية ندیرو شي ماستر نجمعوهم بجوج باش تسهل العملية، مازال ما وصلناش للحل، ولكن خصنا نرفعو المستوى ديال كتاب الضبط.

خص كتاب الضبط يكون مسار يؤدي إلى القضاء، يكون مسار يؤدي إلى المحاماة، الحاجة الوحيدة اللي اعطاو لكتاب الضبط إيلا تخرجو يكونو عدول، ما قالو لهم تكونو.. القضاة وقفوها، المحامين حيدوها.

دابا غيرنا فنظام قانون المحاماة، دابا نظام القضاة احنا تنتذاكرو مع السادة رؤساء السلطة القضائية فهاذ الموضوع هذا باش نوصلو لشي حل، خصنا نفتحو، فالوزارة عندنا مشينا فواحد الاتجاه قلنا علاش المديريات ما تيشدوهاش الموظفين؟

ما كانش الموظفين تيشدو المديريات فوزارة العدل، دابا ولا عندنا تقريبا واحد الربعة ديال الموظفين أصبحو مديرين، وتيطرحو هاذ السؤال تيقول لك راه بدات الأمور تتغير، لأنه كان سابقا فقط القضاة هم اللي تيترأسو المديريات، دابا الآن غيرنا الأمور.

اللي خص كتاب الضبط هو أنهم تعطيهم أمل فالمستقبل وفي الترقية، وهاذ الموضوع هذا راه احنا تناقشوه، حيث يخرج المرسوم آنذاك تنتمنى باش نوصلو ليه الحل.

شكرا.

وبين قوسين: إيلا سمحت النقابة ديالكم راه فاتحين معها حوار فهاذ الموضوع هذا، وناقشناها مرة، جوج، ثلاثة، احنا باقيين فاتحين الحوار، ما عندنا إشكال لا معكم ولا مع الفيدرالية ولا مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، غير كاين اللي تيتناقش وكاين اللي كيدير بيانات ضدنا، كل واحد وشغلو، الله يعاونهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لك السيدة المستشارة للتعقيب

تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

نشركم السيد الوزير على جوابكم، ونود التعبير عن تنويهنا بعملكم وبالأوراش الإصلاحية التي تباشرونها بكل جرأة وشجاعة، وذلك من أجل المساهمة في تطوير منظومة العدالة وجعلها تساير متطلبات التحولات والمتغيرات التي يعرفها المجتمع وتستجيب لانتظارات المواطنين وخدمتهم كما أرادها جلالة الملك نصره الله.

السيد الوزير،

لا شك أن جهة كتابة الضبط جزء لا يتجزأ من النظام القضائي في المملكة، بل يعتبر أهم ضمانات سلطة قضائية عادلة، نظرا لما له من دور في إدارة القضايا المعروضة على مختلف المحاكم، وفي تسهيل الولوج للعدالة بشكل عام لمختلف فئات المواطنين.

كما يساهم في خلق مناخ من الثقة لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية البلاد.

ورغم هذه المكانة التي يحتلها هذا الجهاز ضمن النظام القضائي، فإننا نطمح إلى مضاعفة المجهودات المبذولة بغية الارتقاء المهني والمادي بوضعية هيئة كتاب الضبط.

وفي هذا الإطار، نثمن انخراط وزارتكم الجدي والمسؤول وتعاطيها الإيجابي مع ملف أطر وموظفي هيئة كتابة الضبط وفتح باب الحوار مع هذه الفئة، وهو ما يؤكد تكريسكم للتوجه الذي يعتبر الحوار الاجتماعي ثقافة وقناعة راسخة لإنضاج الحلول وتنزيلها، وإن الحوارات القطاعية ينبغي أن تكون روافدا للحوار المركزي.

إن تطور منظومة العدالة بصفة عامة، والإدارة القضائية بصفة خاصة، يجب أن ينظر إليه وفق مقاربة شمولية تتبوأ فيها كتابة الضبط المكانة التي تستحقها، باعتبارها القلب النابض للمحاكم بمختلف درجاتها وأساس ترتكز عليه الإدارة القضائية، بل ومكون أصيل داخلها، وهو ما يستوجب الارتقاء بهذا الجهاز وتطويره بشكل يتماشى مع النمط الجديد من الممارسة القضائية التي تفرضها المرحلة الحالية، والاعتراف بأهمية الأدوار التي يقوم بها إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة العدالة، وهو ما لا يتأتى إلا عبر الاهتمام بالوضعية المادية والمعنوية للموارد البشرية، ووضع نظام أساسي واضح المعالم ومحفز لهذا الجهاز بالشكل الذي يضمن استقلاليته المادية والمعنوية ويوفر له الحماية القانونية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير هل..

شكرا.

إذن نمر معكم السيد الوزير إلى السؤال الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس فؤاد قديري.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم في الفريق الاستقلالي عن التدابير المزمع اتخاذها بخصوص الخريطة القضائية الحالية في إطار فلسفة تضمن تيسير عمل المهن القانونية، كما تضمن تقريب خدمات العدالة من المواطن المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة الخريطة القضائية طارحة إشكالات كبيرة فالمغرب، لأنه تتجلى إمكانيات مادية هائلة، هاذ الإمكانيات المادية صعب أنك تاخذها.

درنا واحد الضغط ووصلنا لدرجة ما نبنيوش، نكريو غير باش نفتحو، فمثلا فطنجة درنا المحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية الاستئنافية، والمحكمة التجارية، كذلك فأكادير احنا تنبنيو فالعيون، فبغينا نديرو أكبر ما يمكن.

ولكن اللي ركزنا عليه بالأساس هي محكمة الأسرة، بغينا نديرو محكمة الأسرة باش نقربوها للمجتمع والعائلات والمرأة، نقربو لها ونعطيوها نقاش آخر.

على كل، ما بغيتش ندخل فهاذ الموضوع، لأنه الملف بين يدي السيد رئيس الحكومة اللي حالو على جلالة الملك فيما يخص مدونة الأسرة، اللي هو

جزء منها.

أنا أعتقد بأنه غير ضعف الإمكانيات، الآن درنا قربنا بعض، مثلا، اللي وقع بين وجدة وجرسيف اللي طرحت نقاش كبير، جرسيف قريبة لتازة بـ 50 كيلومتر ولا 60 كيلومتر، وبعيدة على وجدة بـ 170 كيلومتر، تيقول لك لا، نديوه لوجدة، وجرسيف حداك، علاش غتديه لوجدة؟ غير حيث قلبناها طرا واحد النقاش، ولكن درنا واحد الدراسة، وارتأينا أن المصلحة تقتضي نقربو المواطن من المحكمة والمحكمة من المواطن.

آخر مرسوم غادي يصدر هاذ الأسبوعين، يهم خلق محكمة باولاد تايمة، لأنه كاين واحد الضغط على تارودانت فيما يخص الملفات، درنا اولاد تايمة، ولكن احنايا راه غادين وكانديرو، عندنا جوج دالإشكالات: القدرة على البني، وعندنا مشكل دالقضاة، ما عندناش مناصب للقضاة.

غير تتحل المحكمة خصك لها 40 قاضي، منين غادي تجيبهم؟

فكنحاولو إلى حد ما نحلو هاذ المشكل، كان قبل، حيث كان قبل ما يصدر القانون المرسوم الأخير اللي كينظم السلطة القضائية، القانون كنا قلنا احنايا فوزارة العدل اعطينهم واحد مجموعة ديال مناصب الشغل، اعطيتهم 300 منصب شغل، دابا ما عنديش الحق نعطيهم، لأنه وزارة المالية تتعطيهم مباشرة، هاذ العام هذا دار 300 منصب شغل، العام اللي فات درنا 800 منصب شغل، ديال القضاة، كاع ذوك المناصب اللي عندي عطيتها لهم باش نديرو مناصب.

دابا الآن غادي نشوفو هاذ العام هذا 300 منصب شغل، قلصنا من المدة ديال التكوين باش ندخلو القضاة، ولكن هاذ الخارطة القضائية تتحكم فيها جوج دالعناصر، واش عندك باش تبني؟ واش عندك القضاة؟ ما عندكش القضاة، راه حتى الموظفين ما عندكش.

دابا مثلا بحال الدار البيضاء خرج منها 60 موظف للتقاعد واللي مشاو، ما قدرناش نردوهم ما عندناش، كنتدير 200 موظف، تدير امتحان لـ 200 موظف كتجيب ذيك 200، عندك 160 محكمة كيولي عندك واحد ونص لكل محكمة، كيف غادي تدير أنت، تصيفط واحد للمحكمة.

دابا الآن احنا كنتناقشو مع وزارة المالية باش فالمستقبل القريب غادي نديرو واحد 300 منصب شغل قبل نهاية هاذ السنة هاذي باش نحلو هاذ الإشكال ديال الموظفين داخل وزارة العدل، وأنا تنطرح دائما نفس الإشكال، واش نديرو المجازين؟ ولا نديرو (les informaticiens) اللي غادي يسهلو المساطر؟ غادي نشوفو.

الله يجيبنا فالصواب.

السيد رئيس الجلسة:

آمين، الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا سمعنا كفريق استقلالي بإمعان للتدخلات ديالكم، ولابد باش ننوهو بالمجهودات اللي بذلتوها السيد الوزير.

أنا شاهد عيان وقفت على تدشين عدة مؤسسات، ونذكرك تاهلة، تاونات، تازة، والعديد من المؤسسات اللي عرفت النور وعرفت الممارسات القضائية.

هذاك القاضي المقيم اللي كتسهرو عليه واللي كتشجعوه، السيد الوزير، راه تيفك إشكالات كثيرة وكثيرة جدا، اعطيتو مثلا لجرسيف، تازة، وجرسيف وجدة، واللي قلت فكيك وجدة، وبوعرفة جرادة، هاذو كلهم أماكن نائية وبعيدة جدا.

السياسة ديالكم بفضل التوجهات السامية لسيدنا الله ينصرو، خلات أننا كنفكرو على الأقل بخلق هاذ النواة القضائية اللي كتحل المشكل وكتحل مشكل كبير وعويص جدا بالنسبة لعامة الشعب.

السيد الوزير،

أنا كنهنيكم باسم الفريق الاستقلالي وكننوه بالمجهودات اللي كتبذلو، وهي ما غتوقفناش الموارد البشرية أو البناء، المهم "من سار على الدرب وصل"، وكنعرفو السي وهبي كيفاش تيخدم، والحمد لله لازم كيحالفو التوفيق.

فهنيئا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير الرد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول له غير شكرا على التهنئة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار، مرحبا بك.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل زيادة عدد القضاة والمحامين في المناطق النائية لضمان الوصول العادل

للعدالة في جميع أنحاء المملكة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

السيد وزير العدل:
أولا، هنيئا لكم معنا فهاذ المحراب، كان الله في عونكم، المحراب ولا الملتقى.
ولكن غير بغيت نقول بأنه أولا بالنسبة للمحامين، هو في الحقيقة اللي غادي يحل هاذ المشكل ديال المحامين هو العمل عن بعد، أنا ما تنفهمش علاش المحامي غادي يمشي للمحكمة فالمجال المدني، ولا فالمجال ديال الإداري، ولا... ممكن يصيفط المذكرة عن بعد ويكون حاضر فالجلسة عن بعد.
لحد الآن جالسين مع بعض المؤسسات وبعض الشركات تنديرو واحد البرنامج اللي يقوم بهاذ الدور ديالو هذا، لأن حتى المعتقل تتجيبو من السجن غادي به جاي به، غادي به جاي به، وخاصة في غرفة الجنايات تيجلس عامين، وهو غادي به جاي به، مازال ما جاهز الملف، فتناقشو هاذ الموضوع ولكن مع حماية حقوق الدفاع، إيلا بغا يبقى يمشي ويجي هذاك شغلو ولكن تنحاولو على قدر ممكن باش..
والآن احنايا مع إدارة السجون باش نديرو فداخل السجون مكاتب اللي غيكون فيها الاتصال مع المحاكم، وكما قلت لك عندنا مشكل دالموظفين، غادي نضطرو باش نديرو السيارة، نديرو فيها واحد كاتب الضبط، يمشي يحضر فالسجن ويتبع الملفات من السجن، وكاتب الضبط الآخر جالس مع القاضي، هذاك تيدير محضر وهذا تيدير محضر، وتيتبت من الهوية ديالو تما فالسجن، إلى غير ذلك.
واحنا مع إدارة السجون تنشتغلو فهاذ الموضوع ووصلنا لواحد، والنيابة العامة وصلنا لواحد المستوى كبير، فلهذا المحامين إيلا استطعنا نربطو المحاكم بعمل المحامين غادي يكون جيد جدا.
هذا الصندوق الإيداع والتدبير، أنا مع واحد الاتفاقية تنوجد لواحد البرنامج حول هاذ الموضوع هذا ديال المحامين والمحاكم حتى يربطو هاذ الاتصال هذا، يكون عملية أبسط من ذلك.
كاين قضية أخرى ديال المفوضين القضائيين، عندنا النظر فالقانون ديالهم فتحنا لهم ملفات، درنا لهم أنهم يديرو شركات، وبزاف ديال التغييرات راه غادي تجيكم فالقانون، باش نعطيو فرصة، هذا هو المشكل حيث تتبغي تحل شي محكمة بعيدة نائية، خص تفكر فالقضاة ديالها وتفكر فالمحامين ديالها، وتفكر فالمفوضين القضائيين ديالها، وتفكر فكتاب الضبط ديالها، وتفكر فالسيارة اللي غتبقى تنقل وتجيب وتحط.
وهذا تيطرح لنا واحد المجموعة ديال الثقل الاقتصادي، وبعض الأحيان مازال ما استطعناش باش ناخذو واحد التوازنات، ولكن أحسن حل هو الاستعمال الرقمي، إيلا استعملنا الرقمي غادي نحلو بزاف ديال المشاكل، وغادي تطيح لنا القضية أرخص ومازال تنشتغلو على هاذ الموضوع وتنتمنى أننا نوصلو لحل فيه.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:
شكرا السيد الوزير.
بداية، نشيد بالإصلاح الكبير الذي عرفته منظومة العدالة ببلادنا، وما صاحب ذلك من تطور مهم في أداء المرفق القضائي بالشكل الذي مكنه من مسايرة الحاجيات والانتظارات المتجددة للمرتفقين.
كما ننوه بالمقاربة التي اعتمدتها الحكومة الرامية إلى تقريب الخدمات القضائية من المتقاضين، وهو ما لمسناه من خلال مشاريع تهيئة وصيانة وبناء وتوسعة عدة محاكم ومراكز قضائية، بالإضافة إلى برمجة العديد من المشاريع الأخرى بمجموعة من المدن التي تعرف ارتفاعا مهما في عدد من القضايا والمنازعات.
أمام هذا المجهود الكبير، لابد من إثارة الانتباه إلى حجم الخصاص الذي تعرفه المناطق النائية، خاصة المراكز القروية، فيما يخص المرافق القضائية، وبالرغم من تدشين العديد من مراكز القاضي المقيم التي ندعو إلى تعميمها على مختلف جهات المملكة، إذ ساهمت هذه المراكز في حد كبير من تخفيف أعباء وتكاليف التنقل للمتقاضين، خاصة بالمناطق القروية، ومكنت من تقليص العبء كذلك على المحاكم الابتدائية.
كما ساهمت في تسريع إجراءات البت في القضايا المعروضة عليها، تحقيقا لنجاعة العدالة وفعاليتها لصالح المتقاضين.
من شأن تعميم هذه المراكز تعزيز تواجد القضاة كذلك بالمناطق النائية، وتمكين ساكنتها من اللجوء العادل للعدالة، إسوة بباقي المواطنين بالمجالات الحضرية، خاصة في ظل محدودية نوع القضايا المشار إليها.
ولتحقيق هذه الغاية، يجب مواكبة مراكز القاضي المقيم باعتبارها مراكز للقرب القضائي، من خلال توفير التجهيزات والموارد البشرية الكافية، بالشكل التي يجعلها قادرة على الاستجابة لانتظارات ساكنة المناطق القروية، ومسايرة التطور الذي تعرفه منظومة العدالة ببلادنا، خاصة فيما يتعلق بورش رقمنة الإدارة وترسيم اللغة الأمازيغية مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة على حدة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:
إذن السيد الوزير ننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي لفريق الاتحاد العام

لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتنفيذ الأحكام القضائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، مع تنفيذ الأحكام القضائية، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع هذا طارح مشكل كبير، السيدة المستشارة المحترمة، اختصاص من؟ اختصاص الإدارة القضائية؟ أو اختصاص الهيئة القضائية؟

هناك خلاف، حين يقوم المفوض القضائي بالتنفيذ، أولا في قانون المفوضين القضائيين حيدنا ذيك القضية ديال الموظف دالمحكمة هو اللي كيبيع هو اللي كيدير، اعطينا كولشي للمفوض، ما بقاش المفوضين ما كيديروش هاذ الإجراءات، حتى هوما غادي يديرو البيع بالمزاد العلني، باش نعطيوهم، هاذي مطالبهم هوما، تيقولك احنا اعطيناهم للمفوضين القضائيين.

الموضوع الثاني هو من حيث كيكون خلاف حول التنفيذ، هذا شغل القضاء، هو اللي كيبت واش كاينة الصعوبة؟ واش كاين شي عنصر من عناصر المنع؟ ولكن الإجراءات كيديرها المفوض القضائي، هاذ النقاش بيني وبين السلطة القضائية من له الاختصاص؟ حتى إذا بغيتي تاخذو خوذو، لأنه حيث المفوض القضائي كتكون عندو شوية الصعوبة فالتنفيذ، ما كيجيش عند وزير العدل، ما كيجيش عند رئيس كتابة الضبط، كيمشي عند رئيس المحكمة، هو اللي كيشرف على العملية، إذن غنحاسبو شكون؟ السلطة القضائية ما عندناش الحق نحاسبوها، ما عندكمش الحق دستوريا تحاسبوها، الوزير يتحمل الآثام صعيب عليه، مشكلة أخرى.

فهاذ الملف بالضبط خالق مشكل، تيقول لك خصكم تحددو لنا انتوما شكون احنا، حتى المفوضين القضائيين تيطلبوها، واش احنا هكا؟ واش احنا هكا؟

كاينين الأحكام اللي ضد الإدارة، درنا واحد العملية الآن، درنا واحد (plateforme)، وجمعنا فيه كاع الأحكام القضائية اللي كاينة ضد الإدارة، قلنا لهم ديروها بالتواريخ ديالها، في إطار التنفيذ ديالها ونبداو ننفذو بالنوبة.

احنا كنناقشو مع وزارة المالية هاذ الإمكانية هاذي، وكاينة الأحكام اللي صدرت ضد وزارة العدل، هاذي أنا كلشي أشرف شخصيا على تنفيذها، هاذ العام هذا 10 دالمليون ديال الدرهم، العام اللي فات 17 حكم، خلصنا 4 دالمليون ديال الدرهم، وهاذ العام هاذ .. (كلام غير واضح).. 4 ديال الأحكام.

الإشكال، أنا نقول لك الإشكال، إذا ما حليناه قانونا، معناه نديرو واحد التصور حول التعامل مع هاذ القضايا ديال التنفيذ، غادي يبقاو.

التنفيذ كاين فيه 2 جوج دالمستويات، المستوى اللي ديال الدولة، وغالبا تتكون جناية أو جنح كننفذو، والمستوى ديال الأطراف العاديين، المحامين كيفهمو هاذ القضية دالأطراف العاديين، كنمشي كندير واحد المسطرة ديال التنفيذ، ما بغى ليا كندير له الإكراه البدني، ما بغى ليا كندير البيع بالمزاد العلني.

ولكن المشكل اللي كيكون كبير وهو المعلومة على ذيك المؤسسة والمعلومة على الشخص، دابا الآن راه احنا كنحاولو نوفرو إمكانية الوصول لهاذ المعلومة باش نضبطو هاذ العملية هاذي، وبعض الأحيان ما كنلقاش المعلومة، تيجيو عندك العمال ولا (Les patrons) كيقول لك راه ما قدرناش ننفذو، تمشي كتقلب كتلقى إما عندو صعوبة المقاولة وإما.. هاذ الأمور كلها خص يتعاد فيها النظر بشي شكل من الأشكال، لأنه تتبقى أحكام صدرت باسم جلالة الملك خصها تتنفذ، وفبعض الخطرات تصطدم مع الواقع، الواقع مر.

كيدير شركة هنايا كتدير ليه أحكام قضائية تتجي تنفذها عليه تتلقاه سد هاذيك الشركة وخلق لك شركة أخرى هنا، واحد تتسالو الأبناك الفلوس كيسدها ويمشي يدير صعوبة المقاولة، ولا ذاك الشي، ويمشي يدير شركة أخرى، وهاذوك اللي خدامين بالمعقول ما كنعطيوهمش الامتيازات.

في الحقيقة خصنا نوصلو لواحد المرحلة نبداو نقولو ما هما الشركات اللي في "أ"، ما هما الشركات اللي في "ب"؟ ما هي الشركات اللي في "ج"؟

واللي في "أ" هوما اللي تيحترمو الالتزامات ديالهم وتيأديو القروض ديالهم وكذا، ونشجعو التعامل معهم، دابا عندنا احنا شركات تيخدمو مع الوزارة، كلاونا فبيوعات.. وتيجي فـ (appel d'offre) راه هذا ما تيسوا ما يصلاح، راه كلانا ذيك المرة، وتيقول لك ما عندك الحق تمنعو، خصنا نضبطو هاذ الأمور هاذي، ونشوفو آنذاك أش غادي يوقع.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الرئيسة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

وكما أشرتم فإن بلادنا تعيش إصلاحات تنموية غير مسبوقة، من بينها الإصلاحات الكبرى لمنظومة العدالة.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بهذه الإصلاحات، السيد الوزير، خاصة مشروع رقمنة الخدمات من خلال منصات متميزة، كمنصة

(adala.ma) اللي سهلت الولوج للمعلومات القانونية، وكذلك منصة المحامين ومنصة (mahakim.ma) اللي ساهمت في تسهيل معالجة وتتبع الملفات وعززت الشفافية في المحاكم، السيد الوزير.

إن المدة بين إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية واللي تتوصل أحيانا إلى سنوات، السيد الوزير، سنوات كتضر بالمقاولات وتؤثر على تمويلاتها، مما يؤثر سلبا على مناخ الأعمال (le climat des affaires) السيد الوزير.

ولهذا، فإننا ننتظر الكثير من مقترح تعيين قاضي التنفيذ ومنح أعوان كتابة الضبط صلاحية تنفيذ الأحكام، والتي جاءت ضمن المشروع النوعي الذي اقترحتموه لإصلاح قانون المسطرة المدنية.

وبالإضافة إلى ذلك، نأمل في الإسراع بإخراج قانون العقوبات البديلة، السيد الوزير، اللي غادي يساعد في تخفيف العبء على السجون استجابة لتوصيات جلالة الملك في سنة 2009.

السيد الوزير،

أحيانا في حالة التعسر المالي والشيكات بدون سيولة، مجموعة من المقاولات كيتعرضو المسيرين ديالها للسجن حتى بعد تسوية الدين، ولهذا فإن إخراج قانون العقوبات البديلة صار من الضروريات، لأنه غادي يسمح لهذه المقاولات من مواصلة نشاطاتها والحفاظ على اليد العاملة ديالها.

وفي الختام، السيد الوزير، نثمن مجهوداتكم ومبادرة وزارتكم لإصلاح منظومة العدالة، ونحن معكم لتحقيق التنمية لبلادنا، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية.

وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الموالي للسيد الوزير، لمجموعة العدالة الاجتماعية.

الكلمة لأحد المستشارين من هذه المجموعة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

نسائلكم عن ورش إصلاح المنظومة القانونية لمنظومة العدالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

ولكن غادي نبدا، غير بين قوسين، الشيك ما داخل في العقوبات البديلة، السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة إيلا سمحت، الشيك ما داخلش فإطار العقوبات البديلة، إيلا بغا العقوبات البديلة خصو يخلص الشيك، تنفكرو في black) (liste اللي اعطى الشيك وما خلصوش غتكون (black liste)، اسمح لي السيد الرئيس غير للتوضيح.

هاذ ورش إصلاح المنظومة القانونية ديال العدالة درنا واحد مجموعة ديال النصوص، كاين أشياء لأن ما متافقش معك كاينة فيها، وكاينة أشياء اللي سهرت شخصيا، بحال القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، بالتحكيم والوساطة، المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بالنظام الأساسي للقضاة، المتعلق بالمعهد، كذلك بالخبراء، مرسوم الخريطة القضائية... إلخ، كل هاذ الأشياء دوزناها.

واحنا درنا واحد اللائحة ديال هاذ الشي اللي نصت عليه فهذاك التقرير، ونسهر على تنفيذه، تدبير المؤسسات السجنية، العقوبات البديلة، المسطرة المدنية.

ومن العقوبات البديلة، بزاف الناس كتبو عليها، راه اللي أخرها فمجلس المستشارين هو أنا شخصيا، كوزير العدل، لأنه كاينة نقطة كان فيها نقاش، لا تهم ذاك الشي اللي مشات فيه الصحافة، يهم الموضوع ديال تنفيذ هاذ العقوبة.

وأنا أريد أن يتم إخراج هاذ القانون، أن يتم تنفيذه بشكل جيد، ما نوقعوش فشي حاجة، واحنا الآن كنذاكرو مع السلطة القضائية، لأنه بين قوسين، هو غادي يكون قاضي التنفيذ هو اللي مسؤول على هاذ المسألة هاذي، وبغينا نعطيو لقاضي التنفيذ واحد المجموعة ديال الاختصاصات.

كذلك، درنا مشروع قانون المسطرة الجنائية، غادي يجي فبداية آخر هاذ الشهر أو بداية الشهر المقبل، سالينا، دابا غير فالإجراءات القانونية باش يدوز للمجلس الحكومي ويوصلكم.

كذلك، قانون المسطرة المدنية، احنا كناقشوه فمجلس النواب غادي يوصلكم عما قريب، ودرنا إحداث "الوكالة الوطنية لتحصيل وتدبير الأموال والممتلكات" كناقشوها فوزارة المالية، ومرسوم المصاريف القضائية، إلى غير ذلك من القوانين.

بمعنى درنا واحد المخطط بقينا غاديين فيه، إيلا اعطينا الجهد نكملوها فهاذ عامين ونص.

يكون خير إن شاء الله.. لا، لا راه غادي نبقى عامين ونص الأخرى، غير هنيو روسكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد المستشار المحترم، التعقيب.. تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التفاعل.

واحنا غنكونو مسرورين أنك تكمل معنا الولاية إن شاء الله، لأن فيما تطرقتم إليه فالنصوص السابقة نحن نثمن المقاربة التشاركية اللي كتعملوها داخل المؤسسة التشريعية.

بالنسبة للميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، كنعتقدو السيد الوزير على أنه رتب مجموعة ديال الأولويات في شكل أهداف كبرى وأهداف فرعية، وهو ما يفرض لا على الحكومة أو البرلمان التركيز على إخراج النصوص القانونية وفق مقاربة ذات أبعاد ثلاثة:

1- كنأكدو على أنه النصوص المقبلة يجب أن تتم وفق مقاربة عقلانية تجمع بين البعد التشاركي الضامن لاستمرارية التوافق المؤسس لميثاق إصلاح المنظومة وضرورة استيعاب كافة الأطراف المتدخلة في المنظومة وضمان تعزيز مكتسباتها وصيانة حقوقها وتحسين شروط اشتغالها وزيادة فعاليتها ونجاعتها.

2- المقاربة الثانية اللي كنركزو عليها أنها تكون مقاربة استباقية، تحل المشاكل قبل استفحالها وتخفض منسوب الاحتقان لدى الأوساط المعنية بالنصوص التشريعية، التجربة ثبتات على أنه النصوص التي يتم إخراجها تحت الضغط والتسرع، تكون نصوص فاقدة للجودة التشريعية المطلوبة.

3- وأيضا، نتمنى أن تتم وفق مقاربة مندمجة، تضمن الانسجام التشريعي بين مختلف النصوص، سواء تلك المتعلقة بالمادة الجنائية أو المدنية أو النصوص المسطرية والإجرائية أو النصوص المتعلقة بالمهن القضائية، لاسيما قانون مهنة المحاماة.

لذلك، ندعو السيد وزير العدل والسيد وزير الاستثمار، التعجيل بوضع المنظومة كاملة في المسار التشريعي، لضمان رؤية واضحة للفاعلين وانسجام المقتضيات التشريعية، وفق أيضا مقاربة حقوقية تراعي تعزيز الحقوق الأساسية وتبسيط مساطر الولوج إليها وتقلص من التضخم التشريعي، فنصوص واضحة، بسيطة، أكثر فعالية من نصوص تضمن حجما هائلا من المقتضيات غير قابلة للتفعيل.

السيد الوزير،

الزمن التشريعي - كما قلتم - يداهم والانتظارات كبيرة، لذلك ندعو إلى الإسراع بإحالة المجموعة الكاملة للنصوص التشريعية المطلوبة، مادام أن البرلمان متجاوب ومنخرط بفعالية في إنتاج النصوص التشريعية اللازمة لإصلاح أحوال العباد والبلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، عندكم الرد؟

تفضلوا، فيما تبقى من الوقت، ما بقاش بزاف، ولكن..

السيد وزير العدل:

قلت أن النصوص اللي كنجيبو لمجلس المستشارين ومجلس النواب ليست نصوصا مقدسة، كلها قابلة للنقاش، شتو فالتعديل، إيلا عندي قدرة نعدلو نعدلو، مزيان نطورو، ما عندي قدرة نعدل، بعد خطرات تيكون النص منسجم ما يمكنش نبدل شي وتخلي شي.

لهذا مزيان نجتهدو معنا ومزيان تضغطو علينا، ومزيان نكتبو الأمور، ولكن راه بعض الأحيان تنديرو واحد نص قانوني تنكونو فرحانين به، ولكن النتائج المالية ديالو والنتائج الإدارية ديالو تتخلع، فتتحس بأن الحكومة كتولي محافظة، ما عنديش نفس القناعات أنا، هما اللي عندهم هاذوك القناعات، أنا عندي قناعة ديال جا النص خصنا نمشيو فيه.

وهذا هو الاختلاف اللي كاين فقط، أما من حيث المبدأ، كلشي بغينا نقادو ونصاوبو غادي نجيبو هاذ القوانين، وغادي نشتغلو عليها وغادي تدوز، وغادي نختلفو ونتفاهمو ونوصلو للحل، كيف ما كان الحال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

في ظل التحول الرقمي الذي يعرفه العالم، نسائلكم السيد الوزير عن آفاق التقاضي الالكتروني ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

لو كنت تدرك كم أتمنى أن تتحول وزارة العدل كلها إلى وسائل التواصل الإلكتروني، لأن هذا هو الحل للقضاء على الفساد والقضاء على البطء، والقضاء على..

احنا تنشتغلو فقط فهاذ الموضوع، وكونا واحد اللجنة مشتركة مع السلطة القضائية والنيابة العامة غير فهاذ الموضوع، واجتمعت أنا والسيد الرئيس

المنتدب والسيد الوكيل العام، وتنقول لهم راه ما يمكنش تديرو انتوما برنامجكم، وندیرو احنا برنامجنا، وراه تنشتغلو فنفس المجال، نفس المحراب اللي هي المحكمة، سنصل..

وفعلا لقيت ردود فعل إيجابية واحنا تنشتغلو عليها الآن، خصنا نوصلو لواحد المرحلة تكون جميع الإجراءات القضائية تتم بواسطة.. (كلام غير واضح).

المشكل اللي عندنا أشنو هو؟ هو أن هاذ البرامج وهاذ الخدمات غالية الثمن، اسبانيا نهار قررت دارت جوج دالقرارات فاسبانيا:

القرار الأول وضعت الميزانية (2 milliards de dollars)، 2 ملايير ديال الدولار، تقولها لوزير المالية فالمغرب يسخف لي.

الثانية، دارت قرارات، قالت أن المحامين ما يحطوش باقي ليا المذكرة فكتابة الضبط، يصيفطوها (par email)، دارو المحامين إضراب، دارو اعتصام قدام وزارة العدل لمدة شهور، والو، بقاو غادين حتى داروها، دربو كتاب الضبط، اللي ما تدرب فكتاب الضبط باش يوجد نفسو باش يدير هاذ العمل هذا بهاذ الطريقة هذه غادي ينزل فالدرجة، دربوهم.

احنا تنطلبو ونرغبو ونحزرو ونشوفو هذا، الله يجازيك بخير، وعنداك يتقلق هذا وعندك هاذي، جا الوقت الآن باش خصنا نحسمو فهاذ الموضوع، شحال ما بعدتي البشر شحال ما نقص الفساد، شحال ما قربت للبشار، غير تيتلاقى البشر مع البشر تيخرج شي عجب، شحال ما بعدتي البشر تتكون مرتاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات المهمة، ونسجل في البداية أهمية التحول الرقمي الكبير الذي عرفته منظومة العدالة ببلادنا، بشكل مكن من ضمان نجاعة وفعالية الخدمات القضائية والاستجابة ديال الحاجيات التي يعبر عنها المتقاضون، وباقي الفاعلين المرتبطين بالوسط القضائي.

إذ مكن هذا التحول الرقمي المهم من تبسيط المساطر والإجراءات القضائية وضمان شفافيتها، كيف عبرتو فالجواب ديالكم السيد الوزير، والرفع من جودة كذلك الخدمات القضائية، وتسهيل الولوج للمحاكم وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام القضائية.

ففي ظل هاذ التحول الرقمي المهم وما يصاحبه من تحول قانوني تعرفه منظومة العدالة برمتها عبر تحديث الترسانة القانونية المنظمة لها من خلال تعديل مجموعة من القوانين وإصدار قوانين جديدة، كقانون العقوبات البديلة، فمن الضروري اليوم مسايرة هذا التحول عبر تبني التقاضي الالكتروني.

إذ أثبتت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم، خاصة في فترة الجائحة أهمية التقاضي الإلكتروني، باعتباره آلية جديدة لضمان فعالية ونجاعة التقاضي والولوج للعدالة بشكل عام.

ولعل ما حققته بلادنا في ظرف زمني قياسي، فيما يخص رقمنة الإجراءات القضائية من خلال إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية، تنضاف إلى المنصات المستحدثة سابقا، كتلك التي تهم المحامين والموظفين والمفوضين القضائيين والخبراء والعدول والموثقين والتراجمة، يشكل قاعدة مهمة للتقاضي الإلكتروني.

كما أن إجراء المحاكمات عن بعد في وقت سابق، شكل تجربة مهمة فيما يخص اعتماد التقاضي الإلكتروني وأثبت نجاعة هاته التجربة التي مكنت من تقليص تكاليف تنقل السجناء من أماكن قضاء العقوبة صوب المحاكم، بالإضافة إلى سرعة معالجة الملفات والقضايا المثارة أمام القضاء.

بالإضافة إلى أن اعتماد التقاضي الإلكتروني، خاصة في القضايا التجارية والإدارية، سيمكن بلا شك من مسايرة توجه بلادنا في تحفيز الاستثمار، باعتباره آلية مهمة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وفي هذا الباب، ننوه باستشعار الحكومة لأهمية هذا الموضوع، من خلال تنصيص مشروع قانون المسطرة المدنية في صيغته الجديدة على إدماج وسائل التواصل الإلكتروني، في الإجراءات القضائية المدنية وتوظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات في تعامل المحاكم مع مختلف الأطراف والفاعلين بالوسط القضائي، مما ينسجم مع الآفاق التي يعرفها مجال التقاضي الإلكتروني مستقبلا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضلوا للرد.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

كنا فشي مؤتمر أخيرا، كيناقشو معايا كيفاش كيفكرو هوما فهاذيك الدولة، يديرو قاضي (robot) يبدا يحكم.

قال لك بغاو يجيبو واحد (robot) غادي يعمروه بالقوانين ويعمروه بالقضايا المتشابهة، ويبقى يصدر أحكام فالقضايا المتشابهة، في حين ما كاين جوج دالقضايا، 30 ولا 32 سنة وأنا محامي ما كاينش جوج دالقضايا متشابهة فالعالم كله، كل واحدة والظروف ديالها، والوضعية والساعة والمكان... إلخ.

قلت لهم كيفاش غادي تديرو لهاذ الشي؟ قال لك لا، غادي نجمعو المعلومات كلهم ويبدا يصدر أحكام.

دابا كل شي ولا كيتكلم على الذكاء الاصطناعي، والصين مشات بعيد فهاذ الموضوع هذا، معناه أنه غادي نوصلو لواحد المرحلة أن الذكاء الاصطناعي غادي يسير المحاكم، ما يبقاش المواطن كيسير المحاكم، ما كاينش موظف كيسير المحاكم، شوف البطالة أش غادي تدير ذيك الوقت.

لأن علاش؟ (robot) ما كيطلب الزيادة فالأجور، ما كيطلب النظام الأساسي للموظفين، (robot, robot) غادي يسير المحكمة بذكاء ويحل المشكل بذكاء، واش احنا مستعدين؟ واش عندنا القدرة المالية؟ واش عندنا القدرة البشرية؟

أنا كنتمنى نموت قبل ما نشوف هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بهذا نكون قد استوفينا الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل المحترم.

نشكركم جزيلا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

مرحبا بك السيد الوزير معنا في هذه الجلسة، ونستهل هاذ السلسلة من الأسئلة الموجهة إليكم في هذه الجلسة بسؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتشجيع الاستثمار الخاص ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للجواب على هاذ السؤال.

السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تعمل الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص المنتج والمحدد لمناصب الشغل، وأيضا توجيهه نحو القطاعات الواعدة لتحقيق نقلة تنموية نوعية.

وفي إطار تفعيل مضامين الميثاق الجديد للاستثمار تم:

- **أولا،** تفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي؛
- **ثانيا،** تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار من خلال تنزيل خارطة الطريق 2026-2023، والتي تم إطلاق 70% من مبادراتها خلال سنة 2023، 44% منها تم إنجازها، الحمد لله؛
- **ثالثا،** وضع حكامة موحدة واللامركزية للاستثمار، حيث تم تعويض لجنة الاستثمارات باللجنة الوطنية للاستثمار التي تتمتع بصلاحية موسعة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

تنشكركم السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

وبهاذ المناسبة تنودو نأكد لكم بأننا واعون كل الوعي بالعمل الجبار الذي تقومون به، السيد الوزير، للنهوض بالاستثمار ببلادنا، هاذ المجهودات ما يمكن لنا إلا ننوهو بها ونشكروكم عليها، السيد الوزير.

كما أنوه باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجهودات الحكومة في تنزيل "ميثاق الاستثمار" بموجب التعليمات الملكية السامية، وهو ما مكن بلادنا لأول مرة من التوفر على ميثاق برؤية واضحة وأهداف محددة وشفافة في توزيع الدعم في مجال الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

يبدو أن الوقت قد حان لتقييم ما تم تحقيقه والنظر فيما يمكن تحسينه، وذلك بعد مرور سنة من انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للاستثمار، التي أحدثت بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، حيث أن الإجراءات المتخذة للنهوض بالاستثمار الخاص لازالت تتطلب، وحسب رأينا، المزيد من الجهود والمبادرات، وذلك من خلال العمل على تجاوز المعيقات وإبداء صيغ تشجيع وتحفيز مبتكرة.

السيد الوزير،

هاذ الشي تيتطلب العمل على إصدار ميثاق جديد خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، واللي تمثل أكثر من 95% من مقاولات المغرب، وهو ما من شأنه أن يساهم في إدماج أكبر للنسيج المقاولاتي وتحقيق الأهداف المرجوة في أقرب الآجال.

ومن الضروري أيضا العمل على جانب تعزيز الكفاءة والأداء، عبر تسريع

مواعيد إنجاز مشاريع اتفاقيات الاستثمار مع الدولة، إن على المستوى المحلي أو المركزي، من خلال سن آجال معقولة وملزمة للجميع.

خصوصا اللي تنعرفو، السيد الوزير، بأنه بعض المرات تيكونو عندك إشكالات مع بعض الإدارات اللي تيتعسر يعني توصلو معها للحلول.

من اللازم كذلك، إعطاء اللجان الجهوية للاستثمار صلاحيات كاملة وملزمة لكافة الإدارات، من أجل تذليل العقبات أمام المستثمرين، وهو ما من شأنه تسهيل الفعل الاستثماري، بما في ذلك تعبئة العقار، إصدار تراخيص البناء وإصدار تراخيص الاستغلال.

إضافة إلى هذا وذاك، فمن المهم بالنسبة لنا، السيد الوزير، إشراك ممثل عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب كفاعل أساسي داخل اللجان الجهوية للاستثمار، نظرا للقيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها في هذا المجال.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن تمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الأدوات اللازمة للقيام بدورها بشكل كامل كشباك وحيد للمستثمرين وتجنب إحالة المقاولات إلى إدارات أخرى كفيل بتنزيل ميثاق الاستثمار على أحسن وجه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير هل لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بلغة الأرقام، منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ والشروع في تفعيل مضامينه، عرف الاستثمار الخاص ببلادنا دينامية إيجابية، حيث صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على مشاريع استثمارية، بمبلغ إجمالي يفوق 152 مليار ديال الدرهم، ستمكن من خلق أكثر من 71 ألف و300 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وبالمقارنة مع أنظمة دعم الاستثمار السابقة، مكن الميثاق الجديد للاستثمار من جذب مشاريع استثمارية أكثر عددا وأكثر مساهمة في إحداث مناصب الشغل.

ولمواصلة النهوض بالاستثمار على المستوى المحلي، تعمل الحكومة على تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، بهدف جعلها فاعلا متميزا في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي والمواكبة الشاملة للمقاولات والترويج للمؤهلات المهمة التي تزخر بها المجالات الترابية، من خلال دراسة تموقعها الجديد وتمكينها من إطار قانوني ملائم وتوفير الإمكانات اللازمة وتأهيل الموارد البشرية، بالإضافة لتعزيز التنسيق بين المراكز الجهوية للاستثمار ومختلف الفاعلين على المستوى الجهوي من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وأيضا مجالس منتخبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الموالي، للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن استراتيجية الحكومة في تقييم السياسات العمومية لضمان الالتقائية في تنزيل البرامج والمشاريع الحكومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحكومة تمتلك إرادة راسخة لتنزيل تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتحقيق قفزة تنموية نوعية، تتمثل في السهر على انبثاق جيل جديد من السياسات العمومية تتميز بالنجاعة والفعالية، وتساهم جماعيا في تحسين ظروف عيش المواطنين كمرحلة أساسية لتنزيل النموذج التنموي الجديد، وأيضا إحداث قطيعة مع الاشتغال القطاعي الفردي والمنعزل.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل هذه الوزارة مع جميع شركائها على وضع آلية لتحسين صياغة وتتبع وتوجيه تنفيذ السياسات العمومية طوال دورة حياتها، بالإضافة لدعم آلية التقييم في كل السياسات العمومية، لأن التقييم هو مبدأ أساسي لبلوغ الأهداف التنموية المسطرة والسهر على ترشيد النفقات وتسريع وتيرة الإنجاز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى على أحد اليوم الدور الذي تلعبه الالتقائية في مسلسل بلورة السياسات العمومية، لأجل وضع تدبير محكم يتأسس على الانسجام والتناسق والتناغم بين مختلف الفاعلين.

هذا الأساس نجده اليوم هو الحلقة الشبه مفقودة في مجال التدبير العمومي، رغم البرامج والسياسات التي تتخذها الحكومة، الأمر الذي ما فتئنا نؤكد عليه داخل هذه القبة في جل تدخلاتنا وفي كافة القطاعات، سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو المالية، أو البيئية، حيث لا نزال نشهد على العديد من البرامج لم يتأت لها النجاح لضعف هذا المستوى من التنفيذ، وحتى إن صح نجاحها، فهل يبدو لكم، السيد الوزير، أن هذه البرامج تنعكس على الواقع اليومي للمواطنة والمواطن المغربي؟

وهنا أستحضر عدد الإشكالات التي تعرفها جهة درعة- تافيلالت، والتي على لسان رئيس الحكومة، أكد على التأخر الحاصل واللا مفهوم في مسلسل التنمية لعدم تنفيذ القرارات في وقتها، الأمر الذي وجدناه نتيجة عدم وجود التناسق بين القطاعات ذات الصلة بالأوراش المخصصة للجهة، ما يعرقل تنزيلها وبسطها على أرض الواقع ويجعلها تتذيل قائمة جهات البلاد من حيث معدل مؤشرات التنمية، ويضعها ضمن خانات الجهة الأقل مساهمة في الناتج الخام والتي تنحصر مساهمتها بين 1% و5% فقط.

السيد الوزير،

حتى أكون مقتضبا ودقيقا اليوم، أنتم مطالبون بالحرص على التقائية السياسات العمومية في تحديد الأهداف والأولويات، وإذا كان هناك شيء يعرف بالأولوية بالنسبة لنا، فهو الجهات التي تعرف الهشاشة وضعف البرمجة وتنفيذ البرامج الحكومية وألا نبقى حبيسي خطاب النوايا، بل يجب تجسيدها على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا في إطار الرد.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تدخل الوزارة يركز على تطوير الآليات والوسائل التي تساهم في تعزيز التقائية السياسات العمومية وتعزيز قدرات الموارد البشرية لمختلف القطاعات لتشجيع اعتماد هذه الآليات والوسائل، وذلك من خلال إعداد إطار معياري للالتقائية، سيمكن من تحديد المراحل والمتطلبات التي يجب اتباعها لصياغة واعتماد السياسات العمومية، وأيضا المبادئ التوجيهية المشتركة والمعايير التي يجب احترامها خلال كل مراحل تنفيذ السياسات العمومية لضمان نجاعتها.

والوزارة في طور إنجاز هاذ الإطار، باعتماد مقاربة تشاركية مع كل القطاعات ستمكن من تثمين التجارب الوطنية وتقوية آليات الفعل العمومي، وخاصة الآليات المرتبطة بتدبير الميزانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الموالي للفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

يعتبر جلب الاستثمار عامل أساسي في تنشيط الدورة الاقتصادية، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم من جديد، السيد الوزير، للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إنعاش الاستثمار مدخل رئيسي لتسريع الإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة بتنزيل خطة عمل مندمجة، تستمد روحها من توجيهات وتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وترتكز هاذ الخطة على إصلاح شامل لسياسة الدولة في مجال الاستثمار من خلال الميثاق الجديد للاستثمار.

واليوم، نفتخر بتوفر بلادنا على منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص، تجعل من خلق فرص الشغل هدفا مركزيا، موازاة مع خلق توافق حول أهداف الاستثمار الخاص بين كل الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الجهوي لضمان الالتقائية في تدخلاتهم.

وأيضا، تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ووضع تصور جديد لعمله، بالإضافة للرفع من مستوى الاستثمار العمومي رغم إكراهات الظرفية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على هاذ الإجابة.

فالمغرب الحمد لله في الآونة الأخيرة منذ سنوات على كل حال، يعتبر اقتصاده في حالة جيدة تستقطب أكثر فأكثر الاستثمار، سواء على المستوى الوطني أو الاستثمار الأجنبي، وذلك كما قلت السيد الوزير، أولا للترسانة القانونية المتكاملة الآن مع ميثاق الاستثمار وأيضا النصوص التنظيمية التي تثمن عمل الحكومة في هاذ السياق لتنزيلها، وذلك لتشجيع الاستثمار، لأن الاستثمار الدور الأساسي ديالو وهو خلق فرص الشغل وخصوصا خلق الثروة، وتكلمتو قبل قليل السيد الوزير على الاستثمار المنتج، لأن هناك فعلا التوجه والاستراتيجية ديال الدولة لتوجيه الاستثمار في القطاعات المنتجة اللي فيها واحد القيمة مضافة عالية وهذا جيد جدا.

فأنا بغيت نربط القضية ديال الاستثمار مع السياق الحالي ديال الدولة الاجتماعية، ونعتبر بأنه العمل على تنويع الاستثمار والاشتغال على رفع مستوى الاستثمارات هو كفيل بأن يخرج فئات عريضة من المجتمع من الخانة ديال الدعم الاجتماعي، وأيضا يعطي واحد الأرضية صلبة بالنسبة للدولة باش يمكن يكون عندها ما يكفي من المداخيل لتحمل التزاماتها في هاذ السياق ديال هذا.

إذن بغيت نرجع أيضا بالنسبة للاستثمار هو هاذ الآجال اللي عندنا ديال أكتوبر 2024، والآجال ديال 2025/01/01 فيما يخص الاقتصاد الأخضر والاستثمار في المجالات اللي تقتضي أنه الصناعة ديالنا تتجاوب مع هاذ الإشكال ديال السوق الأوروبية المشتركة اللي تعتبر أول شريك وأول سوق لنا، فهناك كاين (Taxe Carbone) اللي ستفعل عما قريب، ولابد ما أننا نهيؤو الاستثمار ديالنا والصناعة ديالنا أنها تتجاوب بطريقة عملية مع هاذ الشرط.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأنه أيضا العامل البشري، عامل أساسي في أي عملية استثمار، لذا فالاستراتيجية الحكومة، وأيضا ننوه بهاذ القضية أنه القيمة اللي تعطات ولا المستوى ديال الاهتمام اللي تعطى للنظام التربوي المدرسة والمدرسة العمومية على وجه الخصوص، اللي تكون لنا مواطن قابل على أنه يتأقلم مع ظروف الاستثمار، واللي كنتوخاو أنه في -كما قلنا - هاذ الهدف الطموح ديالنا ديال الثلثين ديال القطاع الخاص في أفق 2035، لا يمكن أن يتأتى إلا بعامل بشري جيد، ولابد أيضا ننوه بالعمل اللي تتقوم به الحكومة في هاذ الإطار لتهيئ هاذ الفئات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحكومة اعطت إشارات جد إيجابية للمستثمرين، وحققت نتائج مهمة في مجال الاستثمار، وخلال نصف الولاية الحكومية تمت المصادقة على 170 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقيات، بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 220 مليار ديال الدرهم، ستمكن من إحداث حوالي 115 ألف منصب شغل.

ومنذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، والحمد لله بهاذ الشي ديال (Taxe Carbone) حتى هو تيدفع، تمت المصادقة على 37% من المشاريع الاستثمارية خارج محور الدار البيضاء - طنجة، 78% من المشاريع سيتم إنجازها من طرف شركات مغربية، 62% من المشاريع حصلت على منحة التشغيل، 79% من المشاريع حصلت على منحة النوع و81% من المشاريع حصلت على المنحة القطاعية.

والحكومة ستواصل التتبع المنتظم لتنزيل خارطة طريق تحسين المناخ العمل لتحقيق قفزة نوعية - كيف ما قلت - تعزز ثقة المستثمرين ببلادنا، وترفع العراقيل وتدعم ميثاق الجيل الجديد من المستثمرين والمقاولين للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الموالي للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد نصف الولاية من عمر الحكومة، لازالت مؤشرات الاستثمار دون مستوى الالتزامات المعلنة.

وعليه، نسائلكم عن البدائل المطروحة لتصحيح المسار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الخطة الأهم التي تترجم رؤية الحكومة لتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تتمثل في إخراج وتفعيل ميثاق جديد شفاف ومحفز للاستثمار، موجه لكل المستثمرين وفي وقت قياسي، اللي تيشمل أنظمة غير مسبوقة للدعم والتزامات واضحة لتعزيز ثقة المستثمرين في مناخ العمال، وأيضا حكامة مبتكرة للاستثمار.

والحكومة تهدف من خلال تنزيل مقتضيات ميثاق الاستثمار إلى بلوغ الأهداف الواضحة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمتمثلة في تعبئة 550 مليار ديال الدرهم من الاستثمار الخاص، وخلق 500.000 منصب شغل خلال الفترة بين 2022 و2026.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل أن كل الأرقام والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية حول الاستثمار أكدت تراجعا مقلقا خلال سنة 2023 وبداية سنة 2024، فحسب معطيات مكتب الصرف، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بناقص 53%، مقارنة بسنة 2022، إذ انخفضت من 21.7 مليار درهم إلى 10.5 مليار درهم؛

ثانيا، نسجل كذلك، السيد الوزير الغياب غير المبرر لبصمات النموذج التنموي الجديد، لا في أداء الحكومة ولا في برنامجها، فكيف سنصل إلى قلب المعادلة في نسبة الاستثمار الخاص بالقياس إلى الاستثمار العمومي الذي لازال يشكل أكثر من الثلثين؛

ثالثا، نسجل السيد الوزير أن الميثاق الجديد للاستثمار لازال يراوح مكانه ونصوصه التنظيمية لم تر النور، فكيف يمكن السيد الوزير المحترم تنزيل الرؤية الجديدة في مجال الاستثمار في ظل غياب إصلاح جبائي شامل عادل ومنصف، وفي ظل حكامة إدارية تقليدية تعرقل الاستثمار، وأستدل في هذا المجال على سبيل المثال بإغلاق أبواب مؤسسة القرض الفلاحي ووكالة التنمية الفلاحية في وجه المستثمرين والمواطنين، بل حتى في وجه ممثلي الأمة.

السيد الوزير المحترم،

راه هاذ المدراء راسلناهم مرارا وتكرارا، شوف فيا الله يجازيك بخير، راسلناهم المرة الأولى، وما تيجاوبناش، راسلناهم المرة الثانية وما تيجابوناش، راسلناهم المرة الثالثة والرابعة واحنا تنتكلمو اليوم على الاستثمار، هاذو ناس مسؤولين ما تيستجبوش حتى مع ممثلي الأمة، فما بالك المستثمر اللي غادي يجي من برا باش يستمثر؟ غير معقول! راه خص المدير يحل الباب ديالو.

إذا طلب منه ممثل أمة ولا مواطن عادي يستقبلو ويحل المشاكل، هاذي مشاكل كيعيشها المواطن الصغير، ما بالك ممثلي الأمة؟ احنا راسلناهم 4 مرات، ماشي برلماني واحد، احنا والأخ راسلناهم، ما استاجبوش لنا، هاذي مدة ديال 6 أشهر واحنا تنتسناو، وهذا أمور تتعلق بالاستثمار، السيد الوزير، ماشي أمور شخصية، تتعلق باستثمارات مستثمرين أجانب عندهم مشاكل بغينا نحلها لهم، وللأسف، مازلنا ننتظر، غير معقول.

وختاما، نسجل، السيد الوزير المحترم، باستغراب شديد كيف تقبل الحكومة خلق قطاع مكلف بتقييم السياسات العمومية، والحال أن هذا الاختصاص هو اختصاص دستوري حصري للبرلمان؟ فكيف تكون الحكومة منتخبة للسياسات العمومية مثلها مثل الجماعات الترابية وفي نفس الوقت تشرف على تقييمها؟ إنها معادلة الخصم والحكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة تتشتغل على أوراش أولوية للنهوض بالاستثمار، ومن أهمها:

أولا، تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة جهويا وقطاعيا، بشراكة مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وعلى المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي، لتعبئتهم حول أهداف مشتركة، تمكن من تثمين مؤهلات المجالات الترابية، وتستفيد من تحفيزات الميثاق الجديد للرفع من جاذبية هاته المجالات للاستثمار؛

ثانيا، خلق مرصد الاستثمار، الذي سيشكل آلية فعالة لتتبع هذه الاستراتيجية، وسيمكن من التوفر على مؤشرات أساسية لتقييم نتائج

استراتيجية الاستثمار بشكل موضوعي، وأيضا التوفر على معطيات مهمة تخص مناخ الأعمال؛

وثالثا، تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال وتجاوز كل العراقيل التي تواجه الاستثمار؛

وأخيرا، تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار ومواصلة إصلاحها، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، لتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار وجعلها محركا للتنمية على المستوى المحلي وفاعلا أساسيا للترويج للمؤهلات التي تزخر بها المجالات الترابية.

وكما تعلمون، صادق المجلس الحكومي على مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير دائما في إطار الاستثمار، سؤال موالي هذه المرة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلو السي جواد الهلالي لبسط السؤال.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتبسيط المساطر المرتبطة بالاستثمار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تبسيط المساطر الإدارية من أهم مقومات تحسين مناخ الأعمال ومن الشروط الأساسية لتسهيل عملية الاستثمار وتحفيزه، وخلال هاذ النصف الأول من الولاية الحكومية تم:

أولا، اعتماد ميثاق جديد للاستثمار يؤكد التزام الدولة بمواصلة تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار؛

ثانيا، تسريع تنفيذ القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، من خلال المصادقة على 4 مراسيم تطبيقية بهدف تأطير آجال إصدار الوثائق اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛

ثالثا، تبسيط ورقمنة 22 مسطرة إدارية عبر المنصة الإلكترونية (CRI[2]-INVEST) تتم دراستها على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ما مكن من تقليص عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 44%؛

ورابعا، المصادقة على المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نحن نثمن مجهودات الحكومة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، نعلم بأنكم وبعد 64 أو 65 مشروع صيغة لإصلاح ميثاق الاستثمار، نجحت هذه الحكومة في إخراج ميثاق جديد للاستثمار، ميثاق متكامل وواعد.

ونعلم بأنكم وبعد الحصيلة الحكومية عن نصف ولايتها والتي أبانت بأنها أوفت بجميع التزاماتها، سيكون موضوع الاستثمار وموضوع التشغيل الشغل الشاغل لهذه الحكومة فيما تبقى من ولايتها، ولنا اليقين التام، بأن المستقبل والنتائج ستكون واعدة بإذن الله.

في هذا الإطار، أريد أن أركز على ثلاث (3) نقاط لها علاقة بالاستثمار:

النقطة الأولى: تتعلق بالإدارة، هذا الجانب لازالت تتخلله بعض العراقيل أمام المستشارين، صحيح بأن الحكومة وضعت استراتيجية ستعمل عليها في هذا الإطار، لكن الإصلاح ليس هو فقط نصوصا قانونية ومذكرات إدارية، ولكنه موارد بشرية قبل كل شيء؛

المسؤولين في الإدارة العمومية بمختلف درجاتهم وصفاتهم، يجب أن يعلموا بأن قبول المسؤولية مشروط بقبولهم لما تتطلبه هذه المسؤولية من مخاطر أحيانا ومن القدرة على اتخاذ القرار داخل أجل معقول ووفق النص القانوني أو وفق روح النص القانوني؛

النقطة الثانية: نعتقد بأن الجميع ينتظر صدور مجموعة من القوانين المهمة، منها مدونة الشغل والقانون المنظم للإضراب.

نأمل أن تصدر هذه القوانين بالسرعة المطلوبة وأن تتم مراعاة مصلحة البلاد فيها بالدرجة الأولى، وأحد القوانين التي تحتاج لمراجعة آنية هو الكتاب الخامس من مدونة التجارة، بحيث المقتضيات الحالية أبانت عن عجزها في حماية المقاولة من الإفلاس، وبالتالي يجب إعادة النظر في هذا القانون بما يكفل هذه الغاية؛

النقطة الثالثة: صحيح أن الميثاق الجديد للاستثمار يتضمن منحة ترابية

[2] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية، لكن المهم هو المحافظة على استمرارية هذا الاستثمار.

وفي اعتقادنا أن الأمر يتطلب ربما الرجوع إلى مسألة (Zoning)، بمعنى ضرورة إقرار حوافز مستمرة جبائيا وغير جبائيا لمن يستثمر في هذه المناطق، لأنه لا يمكن أن نساوي بين مستثمر في آيت أورير أو تارودانت مع مستثمر في طنجة أو الدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، تفضلوا في إطار الرد.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار.

كإضافة، الوثائق التي تم تقليصها تتوزع كالتالي:

- 60% من الوثائق تتعلق بمقبولية المشاريع؛
- 50% كنهم تعبئة العقار؛
- 33% كتخص رخصة البناء؛
- و45% الوثائق المطلوبة في إطار تراخيص الاستغلال.

كما أن الوزارة اعتمدت مقاربة جديدة لتسهيل عملية الاستثمار، تتمثل في مسار المستثمر (le parcours investisseur) لضمان نجاعة أفضل، من حيث تسهيل عملية الاستثمار بشكل شامل، سواء تعلق الأمر بطلب المعلومات أو طلب الحصول على التراخيص حسب قطاعات الاستثمار، أو الحاجة إلى المواكبة المالية أو التقنية أو التحكيم (l'arbitrage) أو الوساطة (la mediation).

وتهدف هذه المقاربة إلى إحداث تغيير حقيقي يحفز المستمرين المغاربة والأجانب من خلال الاعتماد على التجربة الحقيقية التي يعيشها المستثمر في كل المراحل، 15 مسار الاستثمار، وذلك بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، وأيضا المراكز الجهوية للاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى سؤال آخر لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن تحسين مناخ الأعمال نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرف المغرب تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في مجال مناخ الأعمال، الشيء الذي انعكس إيجابيا على ترتيبه في التصنيفات العالمية، ومن أهمها التصنيف الذي تشرف عليه مجموعة البنك الدولي، حيث أطلقت هذه المجموعة تقريرا جديدا لتقييم مناخ العمال والاستثمار في العالم، اللي هو (Business Ready)، ما بقاش (Doing Business) اللي كان من قبل، ولى (Business Ready)، اللي هو "جاهزية الأعمال"، يهدف إلى تقييم بيئة الأعمال بشكل أوسع وحسب أبعاد متعددة.

المغرب من 54 دولة التي سيشملها هاذ التقرير في نسخته الأولى سنة 2024، والتنزيل الجيد لخارطة الطريق الاستراتيجية التي تجسد العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع البنكي وأيضا الفاعلين المحليين، لتحديد كل الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة 2023-2026 سيعزز تقدم المغرب في تصنيفات مناخ الأعمال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التعقيب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

فعلا، يحق لنا اليوم الافتخار بما حققته بلادنا في السنوات الأخيرة من تقدم في مجال مناخ الأعمال، الذي شهد قفزة نوعية بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى تحسين مناخ العمال والاستثمار، إذ ما فتئ جلالته يؤكد في عدة مناسبات على دعم الاستثمار والمقاولة، باعتبارهما قاطرة للتنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على توفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار للمساهمة في إنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، كانت إحدى أهم هذه المناسبات خطابه أمام هذه المؤسسة بتاريخ 14 أبريل 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

لقد تابعنا باهتمام كبير المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم، والهادفة إلى خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمار عبر اتخاذكم للعديد من المبادرات والإجراءات، التي تروم تحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، وخاصة ما يتعلق منها بتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال 2023-2026 التي تهدف إلى تقوية مكانة المملكة كوجهة للاستثمارات الخارجية.

كما نؤكد على أهمية التدابير والإجراءات التي تم القيام بها لتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يعتبر انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار وهيكلتها وضمان إعمال مضامينه، وهو ما سيساهم بدون شك بشكل كبير في تحسين جاذبية وتنافسية اقتصادنا الوطني.

إن ما نتمناه اليوم، هو أن ما قطعته بلادنا من أشواط مهمة في مجال تحسين مناخ الأعمال والقفزة التي تشهدها بلادنا على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال، يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على واقع التشغيل، وذلك عبر الرفع م من قدرات المقاولة على إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة والمساهمة في مكافحة الهشاشة في مجال العمل.

ما نود التنبيه إليه كذلك اليوم، ونحن بصدد الحديث عن تشجيع الاستثمار، هو تنامي إشكالية البطالة وارتفاع معدلاتها، وهو ما يتطلب المزيد من المجهودات من أجل توفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار الخاص، وذلك للتمكن من استيعاب أفواج العاطلين والعاطلات، باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحسين دخل المواطنين ومحاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

ولكن، يجب أن يكون ذلك باستحضار أهمية تحسين ظروف الشغل وتعزيز أدوار العمال داخل المقاولة واحترام تام للحقوق والحريات النقابية والتقيد بمقتضيات قانون الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير لكم رغبة في الرد، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالاستثمار من أولويات الحكومة، وذلك تماشيا مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ومنذ بداية هذه الولاية، باشرت الحكومة إصلاحات متعددة الأبعاد، شملت:

- تسريع تبسيط المساطر الإدارية؛
- وإخراج ميثاق جديد للاستثمار؛
- وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- وتكريس الشفافية في كل مراحل إسناد الصفقات العمومية؛
- وتحديد أجل الأداء وإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية؛
- وتأطير التمويل التعاوني؛
- وتقوية دور التحكيم والوساطة؛
- ومواصلة تفعيل الإصلاح الضريبي؛
- وتعزيز المقتضيات الخاصة بتطوير وتسويق وتدبير المناطق الصناعية؛
- وأخيرا، تمكين القطاع الخاص من الإنتاج الذاتي للكهرباء لتعزيز تنافسيته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، ننتقل معكم إلى السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد الوزير في فريق الأصالة والمعاصرة، أهم التدابير المتخذة لجلب استثمارات مغاربة الخارج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة مرة أخرى إليكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تلعب الجالية المغربية المقيمة بالخارج دورا مهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ديال بلادنا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي دعا من خلالها جلالته لإحداث آلية خاصة، مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج ودعم مبادرتها ومشاريعها.

قامت الحكومة بإحداث اللجنة الموضوعاتية اللي هي تشجيع استثمار مغاربة العالم، تحت إشراف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، وتضم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والتجمع المهني لأبناك المغرب (GPBM[3]).

وعملت هذه اللجنة على وضع خارطة الطريق، حاليا في طور التنزيل، لتشجيع استثمارات مغاربة العالم، من خلال تعزيز مواكبة موجهة لهم في كل جهات المملكة لتمكينهم من الاستفادة من التحفيزات التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، والرفع من حجم وحصة استثماراتهم المنتجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

وبالفعل، الجالية هم سفراء هاذ الوطن وإحدى الدعامات الأساسية لمواكبة الاقتصاد الوطني، واحنا كمغاربة نتتبع بثبات دائما التدخلات ديال سيدنا الله ينصره والتعليمات ديالو الصارمة اتجاه أبناء الجالية المقيمة بالخارج، فهاذ الآلية اللي تحدثت عليها، السيد الوزير المحترم، أتمنى بكل صراحة تواكب هاذ أبناء الجالية، لأن الآن كان واحد الجيل جديد من أبناء الجالية المقيمة بالخارج، الجيل الرابع، ربما اللي خص إعادة تحيين بعض المؤسسات اللي خصها تواكب الأفكار ديالهم، وخاصة أنهم قراو وترباو في ديار المهجر.

ولما تنهضرو على أبناء الجالية، فهي تتختلف من أوربا إلى أمريكا إلى مجموعة من الدول، تتختلف الأفكار ديالهم، فخص المواكبة والتسريع ديال وثيرة إخراج البنية التحتية.

لما تنهضرو على مناخ الأعمال والاستثمار، خصنا نشوفو البنية التحتية الطرقية، نشوفو بنيتها من مطارات ومجموعة من الأمور، وكذلك الدور، الحمد لله بشهادة الجميع، كاين دور كبير تيديروه المراكز الجهوية للاستثمار تحت إشراف السادة الولاة وتحت الاشراف ديالكم، يعني كاين واحد..

ولكن، اللي غائب للأسف هو التحسيس والتكوين، لأن ملي تيجي ذاك المواطن المغربي من أي دولة أجنبية خص اللي يواكبو ويتبع معه، يكون مكاتب الدراسات في المستوى اللي غادي تشرح له أكثر، لأن تيكون عندو واحد المشروع، ولكن ذيك تبسيط المساطر هي اللي تتوضع.

بالمناسبة، لابد ما نشكر السيدة وزيرة الإسكان على الزيارة اللي قامت بها لا لبروكسيل ولا لمدريد ولا مجموعة من الدول.

وكذلك وضع بعض النقط في المطارات ولا في المعابر الحدودية للموانئ، وبغيناكم، حتى أنتم السيد الوزير مشكورين، ولنا بكل إيجابية.. (كلام غير واضح)، أنكم تديرو النقط اللي ممكن، ابتداء من هاذ الصيف اللي يستقبلو أبناء الجالية أولا يقومو بزيارات ميدانية للدول المعنية.

لاحظنا الترك تيمشيو لأمريكا تيديرو كاع المستثمرين واحد الفضاء مرة في السنة وتيناقشوه.

وبالمناسبة، تنحيي السفيرة السابقة، الأميرة للاجمانة اللي كانت بغات تمشي في هاذ الاتجاه ديال هاذ اللقاء ديال المستثمرين في أمريكا، فأنتم في التنسيق خصكم تمشيو كذلك بنفس العملية وباقي الدول، لأن إعادة الثقة لأبناء الجالية من الجيل الرابع هو التحدي اللي خصنا ناخذوه جميعا بيناتنا، السيد الوزير، هو باش يوصلو للأهداف، لأن عندهم مشاريع، والحمد لله، كاين غير دابا مع التنسيق مع أبناء الجالية كاين إقبال كبير على الدخول ديالهم للوطن في هاذ الصيف، فنكونو مستعدين نوجدو جميع الأمور ونشرحو لهم الأوراش وكذلك القوانين والمساطر اللي يمكن باش يستثمر في بلاده.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أكيد أنكم عندكم رغبة في الرد.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشار المحترم.

هاذ الوزارة مع (l'AMDIE[4]) على التواصل مع المئات ديال المستثمرين من الجالية المغربية في كل أنحاء العالم النشطين في مجالات واعدة كالطاقات البديلة والتنقل الكهربائي وصناعة السيارات، الصناعة الغذائية، السياحة، المناجم وغيرها.

كما وضعنا واحد الخلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم ومواكبتهم بكل الآليات المتاحة، على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (l'AMDIE) وسميناها (Desk marocains du monde) تيجيو لها، وهذه الوكالة تتعمل على إعداد بنك الفرص الاستثمارية، (banque de projets) والمعطيات المرتبطة بالعرض الترابي في كل الجهات.

وخلال كل الجولات الترويجية اللي تنديرو ديال (Morocco Now) في (Roadshow)، كيتم واحد تنظيم لقاء مع مغاربة العالم، وفي الزيارة الأخيرة اللي درت فالولاية المتحدة الامريكية، السيمانة اللي فاتت، تلقينا بكفاءات مغربية كبيرة مهتمة بالاستثمار فبلادهم، والحمد لله ذاك الشي تيفرح.

[3] **G**roupement **P**rofessionnel des **B**anques du **M**aroc.

[4] **A**gence **M**arocaine de **D**éveloppement des **I**nvestissements et des **E**xportations

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، من استثمارات مغاربة العالم، إلى السؤال ما قبل الأخير، موجه إليكم في هذه الجلسة للسيدة المستشارة لبنى علوي.

تفضلوا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

عن أسباب تراجع الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

غنرجع للتراجع، ولكن بغيت نبدا باش نقولكم باللي وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأول من 2024، الحمد لله تاريخية، غادي نرجع لها من بعد.

ولكن، بالنسبة للتراجع المسجل خلال سنة 2023، بالفعل فيشمل العمل ككل بنسبة 12% والقارة الإفريقية بنسبة 44%، وكيرجع هاذ الانخفاض:

أولا، لتوالي الأزمات العالمية اللي كنعرفوها جميعا، تبعات جائحة (كوفيد-19) وكذلك الحرب الأوكرانية والضغوطات المتعلقة بالقروض، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم؛

ثانيا، لخفض جزء مهم من الاستثمارات الأجنبية المبرمجة ما بين 2020 و2021 بسبب إغلاق الحدود خلال جائحة كورونا، مع العلم أن سنة 2022 كتبقى واحد السنة استثنائية خلال العشر سنوات الأخيرة، لأن واحد الاستثمار مهم كان جا من الولايات المتحدة الأمريكية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لك السيدة المستشارة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن تناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية، بخصوص تراجع الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب، يأتي بعد العرض المتعلق بالحصيلة المرحلية لعمل الحكومة الذي قدمه السيد رئيس الحكومة مؤخرا أمام مجلسي البرلمان، وبالتالي فإن تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ناهزت 50% حسب تقارير رسمية رقم دال يكشف الإنجازات الحقيقية لهذه الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

لقد التزمتم معنا كمستشارين أثناء دراسة ميثاق الاستثمار في إطار لجنة المالية، بعرض المراسيم التنظيمية المتعلقة به على أنظار المجلس قبل إخراجها، وهو شيء لم يحدث مع الأسف.

ونتمنى أن تتداركوا هذا فيما تبقى من المراسيم مستقبلا.

أيضا، السيد الوزير المحترم، أنتم معنيون في إطار التضامن الحكومي بمجموعة من الإشكالات ومنها الحريات النقابية وحماية حق التنظيم داخل المقاولة والصحة والسلامة المهنية وتقوية أجهزة الرقابة، على رأسها جهاز تفتيش الشغل، وتمكينه من الصلاحيات والإمكانيات المادية واللوجستية لمواكبة ومراقبة المقاولات.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد على أن تحفيز للاستثمارات الأجنبية، يحتاج إلى:

- ✓ إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمان حرية العمل؛
- ✓ إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن تنظيم الحق النقابي. وبالمناسبة، فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛
- ✓ مواصلة إصلاح القضاء، لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء مع تمكين هذا الجهاز من الوسائل اللازمة لأداء مهامه؛
- ✓ تبسيط الإجراءات ورقمنتها وتسريع تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة والوعاء والعقاري والوصول إلى الطلبات العمومية؛
- ✓ أخذ مبدأ الإنصاف الترابي بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة؛
- ✓ ربط الدعم والتحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بمجموعة من الأهداف كبرنامج التشغيل والاستثمار؛
- ✓ وضع نظام تأشيرة خاص للمستثمرين الأجانب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كيف قلت لكم، الوضعية تحسنت بشكل كبير مع بداية هاد العام 2024 حيث بلغت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 9.7 ديال المليار ديال الدرهم بنهاية مارس 2024، مسجلة زيادة بنسبة 24% مقارنة مع 2023، ما يجعل الربع الأول من سنة 2024 الأفضل في التاريخ الاقتصادي ديال المملكة.

وهاذ المؤشرات الإيجابية كتبين لنا أن الإصلاح اللي قامت به الحكومة لسياسة الاستثمار وورش تحسين مناخ الأعمال، والمشاركة النوعية في المنتديات الاقتصادية العالمية وجولات الترويج للعرض المغربي حول العالم لإطلاق علامة (Morocco Now)، كلها مجهودات حكومية بدات تتعطي النتائج ديالها، وكتأكد على جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية.

وللإشارة، المشاريع المعلنة التي تقوم بالاشتغال عليها تهم غلافا استثماريا جد مهم وإن شاء الله الخير راه ماجي والله المعين.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله السيد الوزير وانتهى لكم الوقت.

وننتقل معكم إلى آخر سؤال في هذه الجلسة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة هند الغزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تشجيع الاستثمار في الأقاليم والعمالات الأقل حظا من حيث التنمية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات التنموية بين مناطق البلاد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تقليص الفوارق المجالية من حيث جلب الاستثمارات من الأهداف الأساسية للميثاق الجديد للاستثمار، خاصة وأن الاستثمار رافعة تنموية مهمة.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها هذا الميثاق لتعزيز استفادة المجالات الترابية من فرص الاستثمارية نجد:

أولا، المنحة الترابية التي يضعها نظام الدعم الأساسي للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جاذبية الاستثمارات والتي تشمل 80% من مجموع عمالات وأقاليم المملكة، حيث تم تحديد فئتين "أ" و"ب" من العمالات والأقاليم مؤهلة للدعم، وستستفيد مشاريع الاستثمار في 26 إقليم وعمالات مصنفة في الفئة "أ" من 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم، وفي 24 إقليم وعمالة مصنفة في الفئة "ب" من 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم؛

ثانيا، إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمار؛

وثالثا، حكامة موحدة واللا مركزية، ستمكن، لأول مرة، من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع استثمار تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمار على المستوى الجهوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب على هذا الجواب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

تنثمنو المجهودات اللي تتقوم بها الحكومة في مجال الاستثمار، من نهار اللي تولت قيادة قاطرة تدبير الشأن العمومي في بلادنا، ولعل الحصيلة النصف مرحلية المشجعة والمحملة بالمؤشرات جد إيجابية لخير دليل.

وفي إطار هاذ المناخ الإيجابي، بغيت نتقاسم معكم إشكالية العدالة المجالية في هاذ الباب، اللي تتمثل في تمركز معظم الاستثمارات في مجموعة من المحاور الكبرى طيلة العقود الماضية، أدى إلى أن أربع جهات تساهم لوحدها بأكثر من 68% من الناتج الداخلي الخام، الشي اللي خلق عندنا مغرب المركز ومغرب الهامش، وجعل المغرب تيمشي بسرعتين مختلفتين، وهو اللي بينتو أيضا في جانب آخر بعض خلاصات دراسة انجزها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية التي أشارت إلى التآكل الذي ينخر الطبقة المتوسطة بالعالم القروي، مقابل التزايد الذي عرفته الفئات المصنفة بين الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة، والتي ناهزت 46%.

السيد الوزير المحترم،

تنأملو في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر خير في قدرة

هاذ الحكومة في أجرأة فعلية لهذا الرهان الاستراتيجي، بعض الإصلاحات الهيكلية العميقة اللي قامت بها في مجال الاستثمار بتحيين ميثاقه.

وكذلك، على مستوى الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية بإقرار تمييز إيجابي للشركات اللي عندها رغبة في العمل بالمناطق النائية.

إضافة للإصلاحات اللي تشهدها المراكز الجهوية للاستثمار، باعتبارها فاعلا رائدا في دعم الاستثمار واستقطابه، وفي الترويج للمؤهلات الاقتصادية ولفرص الاستثمار بجهات المملكة، وفي تعزيز جاذبية مجالها الترابي لضمنان التنمية المتوازنة والشاملة وتكافؤ الفرص.

كما ندعو لمواصلة تفعيل إحدى توصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، الذي يهدف إلى تعزيز دور الجهات باعتبارها أرضية مميزة للتنزيل الفعال والمتكامل للسياسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كإضافة لكل ما ذكرت، بغيت نشير ان المراكز الجهوية للاستثمار معبأة لمواكبة المستثمرين والترويج للعرض الترابي وللمؤهلات الاستثمارية لكل أقاليم وعمالات الجهات.

كما أن المجهود الذي تقوم به الحكومة للزيادة في الاستثمار العمومي لتنمية كل الأقاليم والعمالات وتوفير البنية التحتية، يساهم بشكل مباشر في تحفيز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل وتحسين عيش المواطنات والمواطنين.

وتجدر الإشارة، إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال الدورات الأربعة التي عقدتها منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، صادقت على مشاريع استثمارية مهمة في 38 إقليم وعمالات موزعة على كل جهات المملكة.

وهذا دليل على أن الحكومة حسنت من جاذبية العمالات والأقاليم للاستثمار، والوزارة بتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار، تسهر على توجيه المستثمرين نحو كل الأقاليم وعمالات المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نحن بدورنا نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وهكذا، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية لهاذ الأسبوع.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.